نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري (دراسة تطبيقية)

د. محي سامي محمد محمد الشباسي

المدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

الملخص:

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بهيكليتها وعملياتها التشغيلية والتمويلية وتعدُ المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك نظراً لتأثيرها المباشر على الهيكل المالي بالبنك وقدرته على الاستمرارية، لذا هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق على البنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، وقد توصل الباحث إلي ثبات صحة فرض البحث، وأنه لا يوجد معيار محاسبي متخصص في قياس ومعالجة المخاطر المالية في القطاع المصرفي سواء محلياً أو دولياً، وتقديم نموذج مقترح يمكن الاعتماد عليه في قياس المخاطر المالية وبتطبيقه على البنوك محل الدراسة تم التوصل إلى أن بنك قطر الوطني الأهلي يتمتع بدرجة ائتمانية أكثر أماناً وأقل مخاطرة مقارنةً بالبنك المصري الخليجي نظراً لوقوع معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية في درجة الديون الجيدة، وأن نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩ بلغت ١٨.٨٦%، ١٨.٤٥% على التوالي، وأن نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠٢٠ بلغت ٢٤.٨٣%، ٢١.٣٨% على التوالي، وغيرها العديد من النتائج.

الكلمات المفتاحية:

المخاطر المالية، المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، معيار كفاية رأس المال

A proposed model for the Accounting Measurement of Financial Risks From the perspective of IFRS 9 and Capital Adequacy Ratio for Apply to the Egyptian Banking Sector

(Applied study)

Abstract:

The purpose of The Research: Develop a proposed model for the accounting measurement of financial risks from the perspective of international financial reporting standards and the capital adequacy ratio to improve accounting measurement.

Design/methodology/approach & Findings: The research is based on the deductive and inductive method, and conducting an applied study On the Egyptian Gulf Bank and Qatar National Al Ahli Bank for the fiscal year 2018/2019, 2019/2020, and the researcher reached the validity of the research assumption, And that there is no accounting standard specialized in measuring and treating financial risks in the banking sector, whether locally or internationally, and that Qatar National Bank enjoys a safer and less risky credit score compared to the Egyptian Gulf Bank due to the fact that most of the value of loans and credit facilities are in good debt, and that the ratio of capital adequacy of the Egyptian Gulf Bank and Qatar National Bank Al Ahli for the year 2019 amounted to 18.86% and 18.45%, respectively, and that the ratio of the capital adequacy ratio of the Egyptian Gulf

Bank and Qatar National Bank Al Ahli for the year 2020 amounted to 24.83% and 21.38%, respectively.

Originality/Value: To providing a scientific addition in the field of accounting through to Develop a proposed model for the accounting measurement of financial risks from the perspective of international financial reporting standards and the capital adequacy ratio.

Keywords:

The Financial Risks, IFRS 9, Capital Adequacy Ratio (CAR)

١/ الإطار المنهجي للبحث:

١/١ المقدمة:

يتعرض القطاع المصرفي نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى العديد من المخاطر المتنوعة سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو فنية أو قانونية وغيرها، وبالتالي فإن قبول هذه المخاطر هو أساس النشاط المالي والعمل المصرفي، وأن التطور التكنولوجي والتطورات التي حدثت في مجال الصناعة المصرفية قد سهمت في زيادة المخاطر المصرفية وزيادة أثرها على القطاع المصرفي، مما أجبر البنوك على ضرورة إيجاد طرق مختلفة لقياس هذه المخاطر والتحكم فيها والتقليل منها، وضرورة تحقيق توازن ملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنوك.

ولذا سيركز الباحث على المخاطر المالية باعتبارها الأكثر تأثيراً على القطاع المصرفي وكذلك لما لها من تأثير مباشر على التقارير والقوائم المالية.

٢/١ الدراسات السابقة:

نال موضوع قياس المخاطر المالية اهتماماً ملحوظًا من الباحثين منذ فترة كبيرة وخاصةً في مجال البنوك نظراً للمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها هذه البنوك وما يستتبعها من كوارث وازمات مالية قد تؤثر على الاقتصاد القومي ككل في حالة عدم الاهتمام بتحديد هذه المخاطر وقياسها ومعالجتها والإهمال في محاسبتها وإدارتها،

ومن أهم هذه الدراسات التى تناولت المحاسبة عن المخاطر المالية بالقطاع المصرفى فى ظل معيار IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال:

Bruce & Other, 2012, PP 3125–3132, Robert, 2013, PP 973–976, Enrico, Gianluca, 2014, PP 628 -637, صلاح، محجوب، ٢٠١٧، ص ص ١ – ٢٦ ,العبسي، ٢٠١٩، ص ص ١٠١ – ١١٧–176 , Meng, Chung, 2019, PP 197, Richard, Peter, 2020, PP 1-22, Mostafa & other, 2020, PP 1-22, Jannis & other, 2021, PP 1188-1217, Dung & Other, 2021, PP 101659 – 101659, Laura, Lidia, 2021, PP 330–365, Yixiao, 2021, PP 1-18, Wei & other, 2021, PP 1 – 23, الباز، ٢٠٢١، ص ص ٣٢٩ - ٣٤٦

وفي سبيل ذلك قامت دراسة (Ronnie, 2011, PP 144–152) بدراسة أثر المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشفافية تقلل من عدم التأكد واليقين فيما يتعلق بالسيولة على مستوى الشركة، وأن زيادة جودة المعلومات يقلل من تعرض الشركات لمخاطر السيولة المنتظمة، وأن المتغيرات المحاسبية يمكن أن تؤثر على تقييم البنك وتكلفة رأس المال من خلال تأثيرها على جوانب مختلفة من السيولة، وتؤكد الدراسة أن المعلومات المحاسبية لها دور مهم في التأثير على السيولة وخاصةً في ظل الأزمة المالية العالمية رغم التشكيك من بعض الدراسات الأخرى حول الأهمية الاقتصادية لمثل هذه التأثيرات، وأن جودة المعلومات المحاسبية كانت لها تأثير إيجابي بشكل ملحوظ من سبتمبر ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩ ولكنها انخفضت في نهاية عام ٢٠٠٩.

كما استهدفت دراسة (Nadia & Rosa, 2014, pp 91- 97) إلى دراسة تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 على السيولة في البنوك، وتقييم ما إذا كانت التقارير المالية تعكس بشكل صحيح التعرض للمخاطر المتعلقة بالسيولة في البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية يجب أن توفر معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنه لا يوجد إطار للسيولة ومخاطرها يتم بناءً عليه الاعتراف والقياس والإفصاح بشكل منهجي، ولم تراعي المعايير المحاسبية طبيعة نشاط البنوك فيما يتعلق بإدارة الأدوات

المالية حيث تعدُ من الأعمال والأنشطة الأساسية للبنوك وكذلك اعتمادها على نموذج الأعمال بينما تعدُ من الأعمال والأنشطة الثانوية في القطاعات الأخرى، لذا يجب أن تولي المعايير المحاسبية مزيدًا من الاهتمام لهذا الاختلاف وأوصت الدراسة بأنه الأفضل عمل معيار جديد خاص بالبنوك فيما يتعلق بهذا الشأن، ودراسة أثر ذلك في ظل الظروف العادية وغير العادية وكذلك دراسة خصائص وسلوك السيولة المرتبطة بالأدوات المالية، مع مراعاة التسوية بين القيم الدفترية والسيولة للأدوات المالية.

وكذلك دراسة (خليل، أحمد، ٢٠١٥، ص ص ٤٨-٥٦) أوضحت دور الهندسة المالية في الحد من المخاطر المالية في البنوك الأردنية من خلال اجراء دراسة اختبارية على عينة مكونة من ١٠٠ استمارة استقصاء على المدراء الماليين بقطاع البنوك وتم استلام ٨٠ استمارة صحيحة صالحة للتحليل الاحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهندسة المالية لها دور كبير في الحد من المخاطر المالية وتشجع المستثمرين على توظيف أموالهم في البنوك الأردنية، وأن أدوات الهندسة المالية تقلل من تكاليف المعاملات بين الوحدات المختلفة، وأن الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال في تعديل محفظة الاستثمار يؤدي إلى زيادة العائد وخفض المخاطر، وأن العينة محل الدراسة تتوفر فيها المعرفة الجيدة حول استراتيجيات الإدارة المالية وفوائدها ودورها في التقليل من المخاطرة وزيادة العوائد، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على أدوات الهندسة المالية لأنها تعدُ حاجز قوي ضد المخاطر والتقلبات الاقتصادية، وضرورة عقد العديد من الندوات والدورات فيما يتعلق بالهندسة المالية.

كما استهدفت دراسة (Yiwei & Others, 2018, PP 103–118) إلى دراسة تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة المحلية لدول أوروبا الوسطى والشرقية على مخاطر البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي له تأثير كبير على المخاطرة المصرفية في دول أوروبا الوسطى والشرقية (CEE). حيث يؤدي الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) إلى انخفاض كبير في مخاطر البنوك، بينما تؤدي معايير المحاسبة المحلية إلى زيادة المخاطر المصرفية. وأن تضييق الفجوة بين معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية يقلل

بشكل كبير من المخاطر المصرفية، وأضافت الدراسة ايضاً أن عضوية الدول في الاتحاد الأوروبي يدعم تأثير مؤشر المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) على المخاطرة المصرفية لتلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، كما أن التطوير المؤسسي له تأثير منخفض على النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في الدراسة.

كما أضافت دراسة (Aihong & Yunming, 2018, PP 504 - 511) إلى دراسة المخاطر المالية للبنوك باستخدام طريقة تقييم الامتداد Extension Evaluation. من خلال الاعتماد على البنود التالية وهي رأس المال والسيولة، والتشغيل، وجودة الأصول، والربحية. وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات: النمو والأمن والربحية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الربحية تشمل ربحية السهم وهامش ربح الأصول، معدل ربح رأس المال، استرداد الفائدة، وأن هذه التأثيرات الأربعة لها تأثير كبير نسبيًا على المخاطر المالية، مما يشير إلى أن زيادة هامش ربح الأصول وهامش ربح رأس المال، وزيادة أرباح السهم ومعدل الفائدة، يمكن أن يسيطر ويسهم في التقليل من المخاطر المالية للبنوك.

وأن نسبة القروض المتعثرة لها تأثير كبير على جودة الأصول مما يؤثر على المخاطر المالية، وأن تخفيض معدل القروض المتعثرة يحسن مؤشر الأمان ويسهم في السيطرة على المخاطر المالية والحد منها، وإن تأثير نسبة القروض إلى الودائع له تأثير كبير جداً على مؤشر السيولة من خلال التأثير على سلامة الأصول مما يؤثر على المخاطر المالية. وأن نسبة الأصول إلى الالتزامات، ونسبة رأس المال الأساسي ونسبة كفاية رأس المال يؤثر على مؤشر مخاطر رأس المال بنسبة قليلة، وبالتالي تقليل نسبة الأصول إلى الالتزامات وزيادة رأس المال الأساسي يمكن أن تقلل نسبة كفاية رأس المال من المخاطر المالية. وأن معدلات إجمالي نمو الأصول لها التأثير الأكبر على مؤشرات القدرة التنموية، فهو يؤثر على القدرة التنموية للبنوك ويؤثر في النهاية على مخاطرهم المالية مما يعني أن زيادة إجمالي الأصول يمكن أن يعزز معدل النمو والقدرة الائتمانية للأصول وأخيرًا تحقق هدف السيطرة والحد من المخاطر المالية. وإن إجمالي دوران الأصول، ومعدل دوران السيولة لها تأثير كبير

جداً على القدرة التشغيلية والنمو للبنوك مما يؤثر على المخاطر المالية، مما يشير إلى أن الزيادة في إجمالي دوران الأصول والسيولة يمكن أن يعزز القدرة التشغيلية لأصول البنوك مما يسهم في السيطرة والحد من مخاطرها المالية.

واستهدفت دراسة (Mostafa, Others, 2020, PP 1-21) إلى دراسة العلاقة بين خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية والمخاطر المصرفية للبنوك الأمريكية المدرجة في البورصة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٩، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي لديها قوائم مالية أكثر قابلية للمقارنة تسهم بشكل كبير في تحسين الشفافية وتخفيف أنشطة المخاطر للبنوك الأمريكية، وأضافت الدراسة أن العلاقة العكسية بين القابلية للمقارنة والمخاطرة تكون أكثر وضوحًا بالنسبة للشركات التي تعاني من مخاطر معنوية أكثر ومشكلات الوكالة، وبتحييد أثر حوكمة الشركات واستخدام مطابقة نقاط الميل وتقدير المربعات الصغرى على مرحلتين لمعالجة مخاوف التجانس. وأن العلاقة بين قابلية مقارنة القوائم المالية والمخاطر المصرفية أقوى بالنسبة للبنوك الأصغر عنها من البنوك الأكبر.

واستهدفت دراسة (Balagopal, Joshy, Sanket, 2021, PP 1–20) إلى دراسة تأثير تنفيذ مقررات لجنة بازل على مجموعة من الشركات في ظل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وكذلك دراسة تأثير التغييرات في لوائح رأس المال المصرفي الحساسة للمخاطر على تمويل الديون وتكلفة الفائدة للشركات ذات التصنيف المنخفض، وكذلك دراسة أثر التغيير التنظيمي على كثافة الاستثمار الرأسمالي للشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ مقررات لجنة بازل الحساسة للمخاطر له تأثير سلبي كبير على تمويل الديون للشركات ذات التصنيف المنخفض، وأن الشركات ذات التصنيف المنخفض لا تتحمل تكلفة أعلى للديون في فترة ما بعد بازل ٢ ويمكن أن يرجع التأثير السلبي الملحوظ على تمويل ديون الشركات ذات التصنيف المنخفض إلى صدمة العرض الائتماني المرتبطة بالتغيرات في تنظيم رأس المال المصرفي، وأن فترة ما بعد تنفيذ بازل ٢ نجد أن الشركات ذات التصنيف المنخفض تزيد من اعتمادها على التمويل الداخلي نظراً لأن مثل هذه الشركات تولد أموالاً دولية من خلال الاعتماد بشكل أكبر على الحسابات الدائنة وسياسة ائتمانية أكثر صرامة مما أدى إلى زيادة صافي حسابات الدائنين.

وأن الشركات المتأثرة بقواعد رأس المال المصرفي قد زادت من اعتمادها على تمويل السندات على الرغم من محاولات الشركات للتخفيف من تأثير صدمة العرض الائتماني إلا أنه لوحظ تأثيرًا سلبيًا على استثماراتها الرأسمالية. وأن التغييرات التنظيمية لها تأثير متتالي حتى على الشركات التي لا تتأثر بشكل مباشر بمقررات بازل ٢، وإن تأثير اتفاقية بازل ٢ أقل في الدول التي تبنت منهجًا داخليًا قائمًا على التصنيف لتقدير متطلبات رأس المال للبنوك. وأن هناك تأثير أقل للنهج الأقل تحفظًا لتقدير كفاية رأس المال، وأن تأثير بازل ٢ أكثر وضوحًا بالنسبة للشركات الأصغر غير المصنفة مقارنة بالشركات الأكبر الممثلة في العينة. وأن لوائح رأس المال المصرفي يمكن أن تقلل من مخاطر البنوك إلا أنها قد تؤثر سلبًا على وصول الشركات إلى الائتمان.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة توصل الباحث إلى أن بعض هذه الدراسات تم تطبيقها في بيئة مختلفة عن البيئة المصرية، وبالتالي لا يصلح تعميم النتيجة على البيئة المصرية، وأن بعض هذه الدراسات اكتفت بالدراسة النظرية، ولم تستخدم الدراسة التطبيقية للتحقق من مدى صحة نتائج الدراسة النظرية، لذا سيحاول البحث الحالي إتباع أسلوب الدراسة التطبيقية وأن كل الدراسات السابقة تناولت نوع أو نوعين فقط من المخاطر المالية سواء مخاطر الائتمان أو السيولة أو مخاطر السوق ولم تقوم أي دراسة بدراسة المخاطر المالية بشكل كامل، لذا سيحاول البحث الحالي تناول المخاطر المالية بشكل كامل ووضع نموذج مقترح لقياسها.

٣/١ مشكلة البحث:

تعدُ المحاسبة عن المخاطر المالية بالبنوك وقياسها وإدارتها من أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام العديد من الباحثين ومهتمي ومستخدمي ومحللي القوائم المالية نظراً لأثر هذه المخاطر المالية على نتيجة النشاط ومركزها المالي ونسب التوزيعات وإعداد المخصصات المالية وغيرها من التأثيرات التي قد تصل إلى تهديد مباشر لاستمرارية البنك في بيئة الاعمال المصرفية ما يستتبعه من تأثير على اقتصاد الدولة ككل. **وعليه فإن هذه الدراسة تثير مجموعة من التساؤلات التالية:**

١/٣/١ ما هي المخاطر المالية وأنواعها في البنوك؟

٢/٣/١ ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر في قياس المخاطر المالية في البنوك؟
٣/٣/١ كيف يتم قياس المخاطرة المالية في البنوك من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعايير المحاسبة المصرية، ومعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل؟
٤/٣/١ ما هي أساليب القياس التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر المالية بالبنوك؟
٥/٣/١ ما هو النموذج المناسب الذي يمكن تطبيقه لقياس المخاطر المالية؟

٤/١ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله حيث يتناول موضوع مهم وحيوي يعد من أهم الموضوعات التي تهم الشركات والمنشآت بصفة عامة والبنوك والقطاع المصرفي بصفة خاصة ألا وهو القياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي وتزداد أهمية البحث نظرًا لقلة وجود أبحاث أو دراسات في القياس المحاسبي للمخاطر المالية نظراً لتركيز أغلب الدراسات والبحوث على نوعية واحدة من المخاطر المالية وعدم التعرض للمخاطر المالية ككل وذلك في حدود علم واطلاع الباحث، وبالتالي يرى الباحث أنها تعد محاولة متواضعة لسد الثغرات الموجودة بالجانب الفكري المحاسبي والمجال التطبيقي.

٥/١ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وفي إطار معيار كفاية رأس المال بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١/٥/١ استعراض خلفية عن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9.
٢/٥/١ دراسة القياس المحاسبي للمخاطر المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال.
٣/٥/١ وضع نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي.
٤/٥/١ الدراسة التطبيقية.

٦/١ فروض البحث:

يقوم هذا البحث على فرض رئيسي وهو:

يُسهم النموذج المقترح في القياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي المصري.

٧/١ نطاق وحدود البحث:

سوف يقتصر البحث الحالي على القياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال، وكذلك التطبيق على بنكين فقط من البنوك العاملة بالقطاع المصرفي في جمهورية مصرية العربية وهما البنك المصري الخليجي، وبنك قطر الوطني الأهلي، خلال العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ نظراً لكثرة الكم الهائل من البيانات التي ستتطلب كم هائل من التحليل ويخرج عن نطاق البحث دراسة أي من المعايير المحاسبية الأخرى والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وكذلك تحليل التقارير والقوائم المالية والتطبيق على باقي البنوك الأخرى، ولم يتعرض الباحث إلى غير ذلك إلا بما يخدم هدف البحث.

٨/١ منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي بجانب المنهج العملي للقيام بنوعين من الدراسات هما:

١.الدراسة النظرية:

وتتضمن دراسة وتحليل ما ورد بالفكر المحاسبي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة المصرية والدولية ومقررات لجنة بازل عن القياس المحاسبي للمخاطر المالية، وذلك من خلال استنباط ما ورد بالدوريات والمنشورات والمؤتمرات العربية والأجنبية وثيقة الصلة بالموضوع، وما أصدرته المنظمات العلمية والمهنية من دراسات وتوصيات وثيقة الصلة بالموضوع، مع استقراء ما يناسب موضوع الدراسة.

٢.الدراسة التطبيقية:

يتم إجراء هذه الدراسة على نوعين من البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال استخدام البيانات الفعلية الخاصة بهذه البنوك لتطبيق النموذج المقترح للقياس

المحاسبي للمخاطر المالية واستقراء ما ورد على البيئة المصرفية، لاختبار قدرة النموذج المقترح على القياس المحاسبي للمخاطر المالية، واختبار فرض البحث.

٨/١ تقسيم البحث:

في سبيل تحقيق الهدف المنشود من البحث وتناول مشكلته بصورة علمية منطقية، واختبار فروض البحث يرى الباحث أن يكون الهيكل الأساسي أو **تقسيم البحث على النحو التالي:**

١/ الإطار المنهجي للبحث.

٢/ خلفية عن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

٣/ القياس المحاسبي للمخاطر المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال.

٤/ نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي.

٥/ الدراسة التطبيقية.

٦/ النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية.

٢/ خلفية عن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

في أبريل ٢٠٠١ اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار المحاسبة الدولي IAS 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الصادر في مارس ١٩٩٩، واستهدف IASB أن يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية محل المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ بالكامل. ومع ذلك قام المجلس باستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS 39 بثلاثة مراحل رئيسية، وأن يتم اصدار كل مرحلة من المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لتحل محل المتطلبات المقابلة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩، وفي نوفمبر ٢٠٠٩ أصدر IASB المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 المتعلقة بالتصنيف وقياس الأصول المالية. (IFRS 9, IASB, August 2020)

وفي أكتوبر ٢٠١٠، أضاف المجلس المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، ويتضمن متطلبات بشأن المشتقات وكيفية تفسير التغييرات الخاصة بمخاطر الائتمان على الالتزامات

المالية المصنفة ضمن خيار القيمة العادلة. وكذلك قرر المجلس في نفس التاريخ المضي قدمًا دون تغيير في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ فيما يتعلق بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وبسبب هذه التغييرات قام المجلس بإعادة هيكلة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. (Ibid)

وفي ديسمبر ٢٠١١، قام المجلس بتأجيل تاريخ السريان الإلزامي IFRS 9، وفي نوفمبر ٢٠١٣ أضاف المجلس فصل محاسبة التحوط وأن يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لأي كيان أن تختار سياستها المحاسبية لتطبيق متطلبات محاسبة التحوط لـمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ أو الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي ٣٩، وفي يوليو ٢٠١٤ أصدر المجلس النسخة المكتملة من المعيار الدولي للتقارير المالية ٩. كما أضاف المجلس متطلبات انخفاض القيمة المتعلقة بـالمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة على أصولها والتزاماتها المالية، كما تم تحديد تاريخ سريان إلزامي جديد.

وفي مايو ٢٠١٧ عندما تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين، تم تعديل IFRS 9 فيما يتعلق بالمسؤولية المالية في ظروف محددة، وفي أكتوبر ٢٠١٧، تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ من خلال ميزات الدفع المسبق. والتعديلات تحدد أن الأصول المالية ذات ميزات الدفع المسبق مؤهل للقياس بالتكلفة المطفأة أو بسعر القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وفي سبتمبر ٢٠١٩ عدل المجلس المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩ من خلال إصدار معيار معدل الفائدة لتقديم استثناءات محددة لمتطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، وفي أغسطس ٢٠٢٠ أصدر المجلس إصلاحًا أخر لمعيار سعر الفائدة المرحلة الثانية الذي استتبعه تعديل المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، فيما يتعلق بالتغييرات المطلوبة للأدوات المالية وعلاقات التحوط. (IFRS 9, OP. Cit)

ويعدُ أهم أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 (المقابل للمعيار المصري ٢٦) مقارنةً بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 (المقابل للمعيار

المصري ٤٧) **وذلك كما يتضح من جدول (١) كما يلي:** (التقرير المالي لبنك الكويت الوطني – مصر، ٢٠١٩، ص ص ١٤-١٥، بتصرف من الباحث).

جدول (١) أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 مقارنةً بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

البيان	معيار المحاسبي الدولي IAS 39 (المقابل للمعيار المصري ٢٦)	المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 (المقابل للمعيار المصري ٤٧)
يعتمد على نموذج	الخسائر الائتمانية المحققة أو المتكبدة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
معايير التصنيف	ـ تقاس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة (القروض والسلفيات والأصول المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق) أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (الأصول المتاحة للبيع) أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (المشتقات) بناء على طبيعة الأداة والغرض من الاحتفاظ بها. ـ يتم فصل المشتقات الضمنية عن عقودها الأساسية ما لم يتم قياس العقد ككل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ـ ينطبق خيار القيمة العادلة عندما توجد مشتقات ضمنية غير مترابطة بشكل وثيق وغير مشتركة، أو عندما يتم إدارة الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة أو عندما يؤدي القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى تقليص عدم التطابق المحاسبي أو إزالته. ـ إن فئة الأصول المتاحة للبيع هي الفئة الافتراضية.	ـ تقاس أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بناءً على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال Business Models* المستخدم في الاحتفاظ بهذه الأدوات ويكون خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه. ـأما القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي الفئة الافتراضية. ـ لا ينطبق مفهوم المشتقات الضمنية على الأصول المالية وبالتالي فإن خيار القيمة العادلة لا ينطبق إلا عندما يؤدي ذلك تقليص عدم التطابق المحاسبي أو إزالته. ـ تقاس أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلا إذا كان هذا الخيار قد استخدم في القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقا لما يسمح به IFRS 9
العرض	عندما يتم بيع الأصول المالية المتاحة للبيع، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الأخر يتم إدراجها في الربح أو الخسارة تحت بند "أرباح أو خسائر من استثمارات مالية".	عند استبعاد أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الأخر يتم إدراجها في الربح أو الخسارة، إلا أن الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الأخر لا يتم إدراجها في الربح أو الخسارة عند استبعاد أسهم حقوق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

*** الكيفية التي يدير بها البنك أصوله المالية لأجل توليد تدفقات نقدية.**

٣/ القياس المحاسبي للمخاطر المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال

تعرف المخاطر المالية من وجهة نظر الباحث بأنها "الأخطار التي لها تأثير مباشر على حركة الائتمان بالبنك وحجم السيولة ومتغيرات السوق ويستتبعها تغييرات في نتيجة النشاط والموقف المالي للبنك".

حيث تعدُ المخاطر المالية من أهم العوامل التي تؤثر على الموقف المالي للبنوك وقد تؤدي به إلى الفشل المالي إذا لم تستطع البنوك إدارتها بالشكل المناسب وبالكفاءة المطلوبة وقد يزداد الأمر تعقيداً نتيجة عدم اهتمام بعض البنوك بتحديد وقياس هذه المخاطر والتوجه إلى تقليل نسبة الإفصاح عن هذه المخاطر مما يستتبعه فقد مركزها المالي في السوق، لذا يعدُ المحاسبة عن المخاطر المالية من حيث الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها من الأمور المهمة للغاية للبنوك لأنه المعيار الحاكم في نجاح أو فشل البنك، وتعدُ مرحلة قياس المخاطر أهم مراحل المحاسبة عن المخاطر وأكثرها صعوبة نظراً للمشكلات الكثيرة التي تواجها وتنوع طرق القياس.

لذا يعرف القياس المحاسبي بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس". (معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥)

ويتولى متابعة الرقابة على تنفيذ ذلك بجمهورية مصر العربية البنك المركزي المصري من خلال التعليمات الصادرة من البنك المركزي وسلطتها الرقابية ومقررات لجنة بازل ومعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والمصرية.

وفي حدود علم واطلاع الباحث لا يوجد معيار محاسبي مصري أو دولي متخصص للمخاطر بوجه عام والمخاطر المالية في القطاع المصرفي بوجه خاص حتى وقتنا هذا، لذا يعدُ المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الأدوات المالية، IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاح، من أهم معايير المحاسبة التي تناولت الجزء

الأكبر من المحاسبة عن المخاطر المالية والذي يقابله في معايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٥، معيار رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الافصاحات"، ومعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي استقر عليها معظم الباحثين والتي تناولتها المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ومقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري في: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، لذا سيتم توضيح القياس المحاسبي لكل نوع من أنواع المخاطر المالية والمعالجات المحاسبية وأسس القياس المحاسبي لها من منظور معايير المحاسبة ومعيار كفاية رأس المال وتعليمات البنك المركزي المصري **وذلك كما يلي:**

١/٣ القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان:

يتمثل القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان فيما يلي:

١/١/٣: القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء:

بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء **ينظر البنك في ثلاث مكونات كما يلي:**

- احتمالات الإخفاق (التأخر) أو ما يطلق عليه احتمالية التعثر Probability Of (PD) Default من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق أو ما يطلق عليه القيمة المعرضة عند التعثر (EAD) Exposure At Default
- خطر الإخفاق الافتراضي أو ما يطلق عليه الخسارة الناتجة عن السداد (LGD) Loss Given Default

وبالنسبة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقا لمتطلبات معيار IFRS **9** يتم وفق ثلاث مراحل **وفقا للمعادلة الاتية:**

(ECL)= PD X EAD X LGD

- (ECL) الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- PD احتمالية التعثر.
- EAD القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.
- LGD معدل الخسارة عن التعثر.

ويعكس نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة The Expected Credit Loss Model متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعيار IFRS 9 وليست الخسارة المحققة The Incurred Credit Loss Model كما كان في السابق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 (المقابل لمعيار المحاسبة المصري ٢٦)

لذا تعرف الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنها: "متوسط الخسائر الائتمانية مرجحة بالمخاطر المتعلقة بالإخفاق الذي يحدث في السداد على أنها الأوزان".(ملحق أ تعريف المصطلحات، معيار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩)

وكذلك تعرف بأنها: "الخسائر التي تنتج عن جميع حالات التعثر في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية". (IFRS 9, OP. Cit)

ويجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية بطريقة **تعكس:** (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧، ٢٠١٩)

مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات يتم تحديده عن طريق تقييم نطاق من النتائج الممكنة، وكذلك القيمة الزمنية للنقود، والمعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لا يجب على البنك بالضرورة أن تحدد كل تصور محتمل، ولكن في المقابل يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخطر أو احتمال حدوث أو عدم حدوث خسائر ائتمانية حتى ولو كان احتمال حدوث خسائر ائتمانية منخفض جداً. (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧، مرجع سبق ذكره).

وأن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون المنشأة معرضة على

مدارها للمخاطر الائتمانية وليست فترة أطول، حتى ولو كانت الفترة الأطول متفقة مع ممارسات الأعمال. (IFRS 9, OP. Cit)

ويقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً للوصول الى تصنيف الجدارة الملائمة، حيث يعكس بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنةً بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

٢/١/٣ إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة: (IFRS 9, OP. Cit)

يجب على المنشأة أن تثبت مخصص مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يتم قياسه وتطبق متطلبات الاضمحلال لإثبات وقياس مخصص خسارة للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ولا يجوز أن يقلص من المبلغ الدفتري للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

لذا يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعًا جوهريًا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعًا جوهريًا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل، ويجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير، وأن تقيس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي.

ويتم تصنيف الأصول المالية التي تم أنشأها أو اقتنائها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى بالمرحلة الثانية مباشرةً، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وبالنسبة للارتباطات بقروض ولعقود الضمان المالي، ولأغراض تطبيق متطلبات الاضمحلال، يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه هو تاريخ الإثبات الأولي. (IFRS 9, OP. Cit)

ويجب مراعاة أنه إذا كانت المنشأة قد قامت بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها في فترة التقرير السابقة، ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي أنه لم تعد مستوفاة، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً من تاريخ التقرير الحالي، لذا يجب على المنشأة أن تثبت ضمن الربح أو الخسارة على أنه مكسب أو خسارة الهبوط مبلغاً مساوياً للخسائر الائتمانية الذي يتطلب تعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يتطلب أن يتم إثباته وفقاً لهذا المعيار.

٣/١/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناءً على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال، ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة تقل عادةً خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدمة في أغراض قواعد البنك المركزي المصري.

ويعرف الأصل المالي المضمحل ائتمانياً: عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من ذلك الأصل المالي، ومن أمثلة الأدلة على أن الأصل المالي مضمحل ائتمانياً البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية (صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو للمقترض، أو عدم تنفيذ بنود العقد مثل الإخفاق في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق، أو إذا أصبح من المرجح دخول المقترض في إفلاس أو في إعادة تنظيم مالي أخر، أو اختفاء سوق

نشطة لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية، أو شراء أو استحداث أصل مالي بخصم كبير والذي يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة). (ملحق أ تعريف المصطلحات معيار رقم ٤٧، مرجع سبق ذكره).

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ومعيار IFRS 9 يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً من الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

لذا تعدُ من أهم الانتقادات الموجهة إلى معيار IFRS 9 أن تطبيقه قد يؤدي إلى قيام بعض البنوك بتكوين مخصصات أكبر من المفروض مما يستتبع ذلك تقليل ربحية البنك ويؤثر على رأس المال الرقابي الذي قد يؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة وضعف قدرة البنك على القيام بعمليات الإقراض، وبالتالي الأمر يتطلب متابعة فعالة لمعالجة ومتابعة المخصصات للمحافظة على مستويات رأس المال عند المستوي الذي لا يجعلها تتحمل أعباء وخسائر القروض. (نبيل، ٢٠١٨، ص ٦٤)

وقد يرى الباحث أنه رغم ما سبق إلا أن معيار IFRS 9 يعدُ من أهم المعايير التي سهمت في المحافظة على رأس المال وذلك نظراً للتحول من تكوين المخصصات على أساس الخسائر المحققة كما كان موجود بمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 (المقابل للمعيار المحاسبي المصري ٢٦) الذي يعدُ من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية وضعف الملاءة المالية للبنوك نظراً لاعتماد الأسلوب على الانتظار حتى حدوث التعثر أو الخطر الائتماني ثم يحسب المخصص المناسب وفقاً للظروف المتاحة مما يترتب عليه ضعف أصول البنك وعدم توافر معلومات كفاية عن مدى قدرة رأس المال على تحمل مثل هذه الخسائر، ولكن بتطبيق IFRS 9 الذي يعتمد

على الخسائر المتوقعة ترتب عليه رفع نسبة الملاءة المالية وزيادة درجة التحفظ المحاسبي نظراً لتوقع حدوث الخطر الائتماني وتجهيز المخصص الملائم له والمحافظة على كفاية رأس المال من خلال زيادة احتجاز الأرباح والمتابعة الجيدة عند تطبيق المعيار ووضع معايير دقيقة ومحددة للقيمة العادلة.

٢/٣ القياس المحاسبي لمخاطر السوق:

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث إن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتهما عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق الى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق وأما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع. (التقرير المالي لبنك مصري الخليجي، مرجع سبق ذكره)

- في حالة خطر سعر الفائدة يمكن تقدير فعالية التغطية بإعداد جدول باستحقاقات الأصول والالتزامات المالية يوضح خطر سعر الفائدة لكل مدة زمنية بشرط ارتباط هذا الخطر بأصل أو التزام محدد (أو مجموعة محددة من الأصول أو الالتزامات أو جزء محدد منهم) وعند ظهور صافي الخطر يتم تقدير فعالية التغطية مقابل الأصل أو الالتزام. (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) المعدل ٢٠١٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)

- يجب على البنك الإفصاح عن أثر الانخفاض في مؤشر سوق الأوراق المالية أو سعر سلعة أو متغير مخاطر أخر، فعلي سبيل المثال إذا أعطت المنشأة ضمانات قيمة متبقية هي أدوات مالية فإن على المنشأة الإفصاح عن الزيادة أو الانخفاض في قيمة الأصول التي ينطبق عليها الضمان. (ملحق (ب) إرشادات التطبيق ملحق معيار رقم (٤٠)، ص ٢٦٥)

- يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة كجزء من إدارة خطر السوق. (التقرير المالي لبنك مصري الخليجي، مرجع سبق ذكره)

- عند تعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً.

- عند تعرض البنك لخطر سعر العائد المتمثل في أثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات، ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يوميًا.

٣/٣ القياس المحاسبي لمخاطر السيولة:

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية منذُ عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى ذروتها في سبتمبر ٢٠٠٨ إمكانية حدوث مخاطر سيولة حادة وسريعة يترتب عليها فقدان البنوك لمصادر التمويل المتاحة لديها لمواجهة تلك المخاطر، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بعملية تقييم الأصول وقياس كفاية رأس المال لدي البنوك (البنك المركزي المصري، مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص ٣).

حيث تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك، ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها "أي تكبد خسائر رأسمالية". (نفس المرجع السابق).

ويعدُ قياس مخاطر السيولة من أهم المهام الملقا على عاتق إدارة المخاطر في أي بنك نظراً لأهمية ملف السيولة والمخاطر التي قد يترتب على عدم توافر القدر الكافي من السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل وأي احداث مفاجئة، التي قد تصل إلى عدم الاهتمام بقياس هذه المخاطر والاستعداد الكامل لها إلى انهيار البنك.

لذا يتم قياس مخاطر السيولة وفقاً لأساليب عديدة تستخدمها البنوك داخلياً لقياس والتحكم في مخاطر السيولة بالإضافة الي نسب يفرضها البنك المركزي المصري للسيولة لأغراض التقارير الرقابية وكذلك مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بهذا الشأن، أما عن معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية لن يجد الباحث أي معالجات تذكر لقياس مخاطر السيولة، لذا سيتم الاعتماد على مقررات لجنة بازل والتي من أهمها مقررات بازل **(٣) وتعليمات البنك المركزي المصري، وتتمثل هذه الطرق في:**

١/٣/٣ منهج التمويل:

يعتمد منهج التمويل على مجموعة من الإجراءات التي تتثمل في:

- إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات، ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير المالية يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية

لإدارة السيولة، وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

- مراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، ويتم مراجعة مصادر السيولة بالبنوك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات، والآجال، حيث تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض ولتوفير السيولة في كل من النقدية والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض، والتسهيلات للبنوك، والعملاء، وأي مصادر تمويل أخرى.

٢/٣/٣ نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)

٣/٣/٣ نسبة صافي الموارد المالية المستقرة Net Stable Funding Ratio (NSFR)

وسوف يكتفي الباحث في الدراسة التطبيقية بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) فقط نظراً لكونها الأقرب إلى قياس قدرة البنك على توفير السيولة بشكل أكبر من نسبة صافي الموارد المالية المستقرة، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً قادمة في ظل الظروف غير المواتية في حين تهدف نسبة صافى التمويل المستقر على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام علي الأقل، وبالتالي يرى الباحث أن موضوع السيولة يحتاج في المقام الأول اللي تحديد مصادر السيولة السريعة التي يستطيع البنك توفيرها بشكل سريع في حالة حدوث أي ازمة مالية مفاجئة وهذا ما تعتمد عليه نسبة تغطية السيولة، **ويمكن توضيح نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) وذلك كما يلى:**

تعدُ نسبة تغطية السيولة من أهم النسب التي اقترحتها لجنة بازل في مقررات بازل (٣) كوسيلة جيدة لقياس قدرة البنوك على توفير السيولة لمقابلة أي التزامات قصيرة

الآجل أو حدوث أي مطالبات طارئه. (البنك المركزي المصري، وفقاً لمقررات بازل ٣، ٢٠١٦، ص ٢٩). وسيحاول الباحث توضيح مكونات نسبة تغطية السيولة وإمكانية تطبيقه في النقطة التالية (النموذج المقترح).

ويرى الباحث أن الاحتفاظ بنسبة ثابتة من السيولة ليست دليل كافي على قدرة البنك على تغطية التزاماته بالشكل المطلوب لذا يمكن تدعيم نسبة السيولة السريعة من خلال استخدام معيار كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وسيتم توضيح ذلك فيما يلي.

٤/٣ معيار كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR)

أظهرت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في العديد من الدول لم تكن تحتفظ برأس مال كافٍ لامتصاص الخسائر للمخاطر التي كانت تتعرض لها واستجابة لذلك قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)، إطار عمل بازل (٣) لرأس المال، والذي انتهى منه في يونيو ٢٠١١، ودخل إطار عمل بازل (٣) لمعيار كفاية رأس المال حيز التنفيذ في مصر كنسبة رقابيـــة مُلزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨. ويعدُ رأس مال البنك حاجز الصد الأول لمواجهة وامتصاص أي خسائر قد يتعرض لها البنك. (James, Yilian, 2020, P5)، وسيقوم الباحث بتوضيح مكونات المعيار وإمكانية تطبيقه في النقطة التالية (النموذج المقترح).

٥/٣ نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio (LR):

هي أحد المقاييس المالية المهمة التي تهتم بتقييم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية، وفي هذا الشأن أصدر البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية، مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على أساس ربع سنوي كنسبه استرشادية اعتبارًا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧ وكنسبه رقابية ملزمة اعتبارًا من عام ٢٠١٨، وسيقوم الباحث بتوضيح مكونات المعيار وإمكانية تطبيقه في النقطة التالية (النموذج المقترح).

٤/ نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي

يعتمد النموذج المقترح على معيار IFRS 9، ومعيار كفاية رأس المال من خلال مجموعة من الخطوات وذلك كما يلي:

١- تقييم الجدارة الائتمانية بالاعتماد على فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي وأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

٢- قياس أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال والعوائد المجنبة وفقاً لفئات الجدارة الائتمانية السابق عرضها في النقطة السابقة.

٣- إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل ووفقاً للتقييم الداخلي بالبنوك.

٤- تحديد نسبة القروض وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها وفقاً لفئات التقييم الداخلي للبنوك.

٥- قياس أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل ووفقاً للتقييم الداخلي بالبنوك.

٦- قياس البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية وفقاً لمعيار IFRS 9 والسياسات المحاسبية لكل بند.

٧- قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على البنود المعرضة لخطر الائتمان للأصول والالتزامات المالية مقارنةً بتعليمات البنك المركزي للقياس والسياسات المحاسبية لكل بند ومعيار IFRS 9.

٨- قياس مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية من خلال عرض بنود المركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية السنة المالية الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها، وتحديد فجوة مخاطر تقلبات سعر صرف.

٩- قياس مخاطر تقلبات سعر العائد من خلال عرض بنود المركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية السنة المالية الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة

على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب، وتحديد فجوة مخاطر تقلبات سعر العائد.

١٠- تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) حيث تستهدف هذه النسبة التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً قادمة في ظل الظروف غير المواتية، حيث تتكون من: **أولا: بسط النسبة: الأصول السائلة عالية الجودة: وتشتمل على أهم البنود التالية وهما** (النقدية وأرصدة احتياطية لدى البنك المركزي، ودائع لمدة ليلة واحدة لدي البنك المركزي المصري، أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر %، أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠% تحمل بنسبة ٨٠%، أدوات دين مُصدرة من شركات وهيئات عامة بخلاف البنود السابقة تحمل بنسبة ٥٠%).

ثانياً: المقام: صافي التدفقات النقدية الخارجة التي يتمثل في الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة وتتضمن ما يلي:

(أ) التدفقات النقدية الخارجة وتشتمل على أهم البنود التالية وهما: (ودائع الأفراد والمنشآت منها ودائع مستقرة تحمل بنسبة ١٠%، ودائع أقل استقراراً تحمل بنسبة ١٥%، ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية تحمل بنسبة ٢٥%، التمويل غير المضمون "ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات "تحمل بنسبة ٤٠%، صافي التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات تحمل بنسبة ١٠٠%، التزامات عرضية وارتباطات تحمل بنسبة ٥%).

(ب) التدفقات النقدية الداخلة وتشتمل على أهم البنود التالية وهما: (تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً تحمل بنسبة ٥٠%، والبنوك، المؤسسات المالية الأخرى، البنوك المركزية وتدفقات أخرى، وودائع لدى البنك المركزي تحمل بنسبة ١٠٠%).

وتعتمد نسبة تغطية السيولة على المعادلة التالية وهي:

الأصول السائلة عالية الجودة ÷ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم ≤ ١٠٠ مع مراعاة ألا تقل النسبة عن ٨٠ % وفقاً لعام ٢٠١٧ على أن تصل تدريجياً الى نسبة ١٠٠ % بحلول عام ٢٠١٩ على الأقل.

١١- تطبيق معيار كفاية رأس المال (CAR) كأداة داعمة لنسبة تغطية السيولة

ويهتم بقياس قدرة البنك على سداد ديونه **حيث يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:**

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولي من جزئين وهما رأس المال الأساسي والإضافي.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يلي:

-٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.

- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.

-٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً)

-٤٥% من قيمة رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

-٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

-٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.

– مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة.

- المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى.

- القروض (الودائع المساندة)، وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعي ألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن ٥٠ % من الشريحة الأولي بعد الاستبعادات.

- استبعادات الشريحة الأولي والشريحة الثانية.

أما عن المقام: إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:

- يتم ترجيح الأصول والالتزامات العرضية بأوزان مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- قيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول مرجحة بأوزان المخاطر.
- قيمة التجاوز عن الحدود المقررة لأكبر ٥٠ عميل.

ويعتمد معيار كفاية رأس المال على المعادلة التالية:

معيار كفاية رأس المال (%) = إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (١ + ٢) ÷ إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر.

١٢- تطبيق نسبة الرافعة المالية (LR) كأداة داعمة لنسبة تغطية السيولة وتهتم بتقييم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات)، وأصول البنك داخل وخارج الميزانية (غير مرجحة بأوزان المخاطر، **ويمكن التعبير عن نسبة الرافعة المالية بالمعادلة التالية:**

نسبة الرافعة المالية (%) = الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات/ إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية.

٥/ الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار مدى قدرة النموذج المقترح على قياس المخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال.

وتشتمل الدراسة التطبيقية على النقاط التالية:

١/٥: البيانات الفعلية للبنوك محل التطبيق.

٢/٥: تطبيق القياس المحاسبي للمخاطر المالية.

وسوف يتعرض الباحث لكل نقطة من النقاط السابقة كما يلي:

١/٥: البيانات الفعلية للبنوك محل التطبيق:

اقتصر التطبيق على بنكين من البنوك الأجنبية العاملة بجمهورية مصر العربية وهما البنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩،

٢٠٢٠/٢٠١٩ ولم يتطرق الباحث في التطبيق على باقي البنوك نظراً لكثرة الكم الهائل من البيانات التي ستتطلب كم هائل من التحليل وزيادة في حجم البحث بشكل كبير جداً، لذا راع الباحث أن يكون التحليل معتمد على سنة أساس وسنة مقارنة وبنكين على الأقل لتطبيق عملية المقارنة.

٢/٥: تطبيق القياس المحاسبي للمخاطر المالية.

يشتمل تطبيق القياس المحاسبي للمخاطر المالية على ثلاث أنواع من المخاطر كما أوضحناً سابقاً في الدراسة النظرية وهما:

١/٢/٥ القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان:

يعتمد القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان على مجموعة من الخطوات كما تم عرضها سابقاً في النموذج المقترح وذلك كما يلي:

١- تقييم الجدارة الائتمانية بالاعتماد على فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي وأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان وذلك كما يتضح من جدول (٢).

جدول (٢) فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي والبنك المركزي المصري ونسب المخصصات

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	٢	المتابعة العادية
٥	مخاطر مقبولة	%٢	٢	المتابعة العادية
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٣	المتابعة الخاصة
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوي	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

٢- قياس أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال والعوائد المجنبة وفقاً لجدول فئات الجدارة الائتمانية كما في الجدول (٣)، (٤) للبنوك محل التطبيق كما يلي.

جدول (٣) أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية من حيث الجدارة الائتمانية للبنك المصري الخليجي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	قروض وتسهيلات للعملاء ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قروض وتسهيلات للعملاء ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٢٠,٩٧٢,٩٢١	٢٢,٢١٨,٠٢٧
متأخرات ليست محل اضمحلال	٢,٠٧٠,٩١٠	١,٣٢٤,٢٦٦
محل اضمحلال	١,١٢٥,٦٤٥	٩٠٠,٥٣٦
الإجمالي	٢٤,١٦٩,٤٧٦	٢٤,٤٤٢,٨٢٩
يخصم الخسائر الائتمانية ومخصص خسائر الاضمحلال والعوائد المجنبة	(١,٤٩٢,٦٠٤)	(١,١٢٤,٧٩٢)
الإجمالي	٢٢,٦٧٦,٨٧٢	٢٣,٣١٨,٠٣٧

يتضح من الجدول السابق أن معظم قيمة القروض والتسهيلات لعملاء البنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال حيث بلغت ٢٢,٢١٨,٠٢٧ ألف جنية مصري، ٢٠,٩٧٢,٩٢١ ألف جنية مصري أي بنسبة ٩٠.٨٩%، ٨٦.٧٧% على التوالي.

جدول (٤) أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية من حيث الجدارة الائتمانية لبنك قطر الوطني الأهلي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	قروض وتسهيلات للعملاء ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قروض وتسهيلات للعملاء ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	١٦٧,١٢٧,٠٠٥	١٥٥,٦٩٠,٩٢٤
متأخرات ليست محل اضمحلال	٢,٢٤٠,٥٠٨	٢,٤٠١,٨٩٥
محل اضمحلال	٤,٧٦٠,٦٠٦	٤,٠٥٣,١٥٤
الإجمالي	١٧٤,١٢٨,١١٩	١٦٢,١٤٥,٩٧٣
يخصم الخسائر الائتمانية ومخصص خسائر الاضمحلال والعوائد المجنبة	(٩,١٦٦,٠٥٣)	(٧,٣٦١,٩٦٠)
الإجمالي	١٦٤,٩٦٢,٠٦٦	١٥٤,٧٨٤,٠١٣

يتضح من الجدول السابق أن معظم قيمة القروض والتسهيلات لعملاء بنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال حيث بلغت

١٥٥,٦٩٠,٩٢٤ ألف جنية مصري، ١٦٧,١٢٧,٠٠٥ ألف جنية مصري أي بنسبة ٩٦.٠١%، ٩٥.٩٨% على التوالي.

٣- إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل ووفقاً للتقييم الداخلي بالبنوك بالتطبيق على البنوك محل الدراسة كما في الجدولين (٥)، (٦) كما يلي.

جدول (٥) إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 (القيمة بالألف جنية المصري)

البنك المصري الخليجي ٢٠١٩				
درجة الائتمان	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ديون جيدة	٩,٠٩١,٢١٩	٨,٦٨٤	١١,٢٣٠	٩,١١١,١٣٣
المتابعة العادية	١١,٨٣٨,٩٨٩	٢٨٢,٩٧٧	٠	١٢,١٢١,٩٦٦
متابعة خاصة	١,١١١,٤٥٥	١,١٣٢,٨٦٢	٤,٣٧٢	٢,٢٤٨,٦٨٩
ديون غير منتظمة	٠	٠	٩٦١,٠٣٧	٩٦١,٠٣٧
إجمالي القيمة الدفترية	٢٢,٠٤١,٦٦٣	١,٤٢٤,٥٢٣	٩٧٦,٦٣٩	٢٤,٤٤٢,٨٢٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢٤,٠٥٥)	(٣٣٧,٠٣٩)	(٦٣١,٠٣٨)	(١,٠٩٢,١٣٢)
القيمة الدفترية	٢١,٩١٧,٦٠٨	١,٠٨٧,٤٨٤	٣٤٥,٦٠١	٢٣,٣٥٠,٦٩٣

تابع جدول (٥) إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 (القيمة بالألف جنية المصري)

البنك المصري الخليجي ٢٠٢٠				
درجة الائتمان	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ديون جيدة	٨,٠٣٠,٢١٣	٦١,٣٣٦	٩,٠٩٥	٨,١٠٠,٦٤٤
المتابعة العادية	١٢,٩٦٠,٦٥٧	٤١٥,١٨٤	٠	١٣,٣٧٥,٨٤١
متابعة خاصة	٤٤٦,٧٦٢	١,٠٨٥,٠٢٨	٠	١,٥٣١,٧٩٠
ديون غير منتظمة	٠	٠	١,١٦١,١٩٨	١,١٦١,١٩٨
إجمالي القيمة الدفترية	٢١,٤٣٧,٦٣٢	١,٥٦١,٥٤٨	١,١٧٠,٢٩٣	٢٤,١٦٩,٤٧٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥١,٠٩٦)	(٣٧٩,١٣٧)	(٩٦١,٢٧٨)	(١,٤٩١,٥١١)
القيمة الدفترية	٢١,٢٨٦,٥٣٦	١,١٨٢,٤١١	٢٠٩,٠١٥	٢٢,٦٧٧,٩٦٢

يوضح الجدول (٥) القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ حيث يبلغ إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ٢٤,٤٤٢,٨٢٥ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في المتابعة العادية لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١١,٨٣٨,٩٨٩ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٨.٤٤%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١,٠٩٢,١٣٢ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٦٣١,٠٣٨ ألف جنية مصري أي بنسبة ٥٧.٧٨%، أما عن العام المالي ٢٠٢٠ نجد أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ٢٤,١٦٩,٤٧٣ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في المتابعة العادية لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٢,٩٦٠,٦٥٧ ألف جنية مصري أي بنسبة ٥٣.٦٢%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١,٤٩١,٥١١ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٩٦١,٢٧٨ ألف جنية مصري أي بنسبة ٦٤.٤٥%.

جدول (٦) إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9
(القيمة بالألف جنية المصري)

بنك قطر الوطني الأهلي ٢٠١٩				
درجة الائتمان	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ديون جيدة	١٤٥,٦٠٩,٢٥١	١,٠٧٠,٣٩٠	٠	١٤٦,٦٧٩,٦٤١
المتابعة العادية	٣,٧٨٢,٠١٦	٤,٨٢٢,٧٦٠	٠	٨,٦٠٤,٧٧٦
متابعة خاصة	٠	٢,٨٠٨,٤٠٠	٠	٢,٨٠٨,٤٠٠
ديون غير منتظمة	٠	٠	٤,٠٥٣,١٥٤	٤,٠٥٣,١٥٤
إجمالي القيمة الدفترية	١٤٩,٣٩١,٢٦٧	٨,٧٠١,٥٥٠	٤,٠٥٣,١٥٤	١٦٢,١٤٥,٩٧١
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٣٣١,٢٥١)	(٢,٥٢٢,١٤١)	(٣,٣٧١,١٠٦)	(٧,٢٢٤,٤٩٨)
القيمة الدفترية	١٤٨,٠٦٠,٠١٦	٦,١٧٩,٤٠٩	٦٨٢,٠٤٨	١٥٤,٩٢١,٤٧٣

تابع جدول (٦) إعادة قياس القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 (القيمة بالألف جنية المصري)

بنك قطر الوطني الأهلي ٢٠٢٠				
درجة الائتمان	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ديون جيدة	١٥١,٤١٦,٧٩٠	١,٢٤١,٦٨٩	٠	١٥٢,٦٥٨,٤٧٩
المتابعة العادية	٤,٤٠٩,٥٩١	٧,٢٢٧,٦٠٣	٠	١١,٦٣٧,١٩٤
متابعة خاصة	٠	٥,٠٧١,٨٣٨	٠	٥,٠٧١,٨٣٨
ديون غير منتظمة	٠	٠	٤,٧٦٠,٦٠٦	٤,٧٦٠,٦٠٦
إجمالي القيمة الدفترية	١٥٥,٨٢٦,٣٨١	١٣,٥٤١,١٣٠	٤,٧٦٠,٦٠٦	١٧٤,١٢٨,١١٧
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٥٥٩,٣١٢)	(٣,٦٤٥,٧٢٩)	(٣,٨٦٣,٦٦٥)	(٩,٠٦٨,٧٠٦)
القيمة الدفترية	١٥٤,٢٦٧,٠٦٩	٩,٨٩٥,٤٠١	٨٩٦,٩٤١	١٦٥,٠٥٩,٤١١

يوضح الجدول السابق (٦) القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ حيث يبلغ إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ١٦٢,١٤٥,٩٧١ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في الديون الجيدة لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٤٥,٦٠٩,٢٥١ ألف جنية مصري أي بنسبة ٨٩.٨٠%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٧,٢٢٤,٤٩٨ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٣,٣٧١,١٠٦ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٦.٦٦%، أما عن العام المالي ٢٠٢٠ نجد أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ١٧٤,١٢٨,١١٧ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في الديون الجيدة لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٥١,٤١٦,٧٩٠ ألف جنية مصري أي بنسبة ٨٦.٩٦%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٩,٠٦٨,٧٠٦ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٣,٨٦٣,٦٦٥ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٢.٦٠%.

٤- تحديد نسبة القروض وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها وفقاً لفئات التقييم الداخلي للبنوك بالتطبيق على البنوك محل الدراسة كما في الجدولين (٧)، (٨) كما يلي.

جدول (٧) نسبة القروض وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها وفقاً لفئات التقييم الداخلي للبنوك محل الدراسة

البنك المصري الخليجي	قروض وتسهيلات للعملاء%		مخصص خسائر الاضمحلال%	
درجة الائتمان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ديون جيدة	%٣٣.٥٢	%٣٧.٢٨	%٠.٥٤	%٠.٨٤
المتابعة العادية	%٥٥.٣٤	%٤٩.٥٨	%٧.٢١	%٤.٦٨
المتابعة الخاصة	%٦.٣٤	%٩.٢١	%٢٧.٨٥	%٣٨.٥٣
ديون غير منتظمة	%٤.٨٠	%٣.٩٣	%٦٤.٤٠	%٥٥.٩٥
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

جدول (٨) نسبة القروض وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها وفقاً لفئات التقييم الداخلي للبنوك محل الدراسة

بنك قطر الوطني الأهلي	قروض وتسهيلات للعملاء%		مخصص خسائر الاضمحلال%	
درجة الائتمان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ديون جيدة	%٨٧.٦٨	%٩٠.٤٦	%١٤.١١	%١٥.٨١
المتابعة العادية	%٦.٦٨	%٥.٣١	%١٥.٧٦	%١١.٦٢
المتابعة الخاصة	%٢.٩١	%١.٧٣	%٢٧.٥٣	%٢٥.٩١
ديون غير منتظمة	%٢.٧٣	%٢.٥٠	%٤٢.٦٠	%٤٦.٦٦
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ويرى الباحث من واقع دراسة الوضع الائتماني للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي أن بنك قطر الوطني الأهلي يتمتع بدرجة ائتمانية أكثر أماناً وأقل مخاطرة نظراً لوقوع معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية في درجة الديون الجيدة كما أتضح من الجدولين السابقين (٥)، (٦)، وما يدعم ذلك نسبة قروض

وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها وفقاً لفئات التقييم الداخلي للبنوك محل الدراسة كما في الجدولين (٧)،(٨) حيث أوضحت معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في درجة المتابعة العادية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩،٢٠٢٠ على التوالي ٤٩.٥٨%، ٥٥.٣٤% وأن هناك ارتفاع في نسبة المتابعة العادية بفارق ٥.٧٦%، ونسبة مخصص خسائر الاضمحلال تقع في الديون غير المنتظمة للعام المالي ٢٠١٩،٢٠٢٠ على التوالي ٤٦.٦٦%، ٤٢.٦٠% في المقابل نجد الوضع أفضل لبنك قطر الوطني حيث تقع معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية في درجة الديون الجيدة للعام المالي ٢٠١٩،٢٠٢٠ على التوالي ٩٠.٤٦%، ٨٧.٦٨% وأن هناك انخفاض في نسبة الديون الجيدة بفارق ٢.٧٨%، ونسبة مخصص خسائر الاضمحلال تقع في الديون غير المنتظمة للعام المالي ٢٠١٩،٢٠٢٠ على التوالي ٤٦.٦٦%، ٤٢.٦٠%.

٥- قياس أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل ووفقاً للتقييم الداخلي بالبنوك بالتطبيق على البنوك محل الدراسة كما في الجدولين (٩)، (١٠) كما يلي.

جدول (٩) قياس أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 (القيمة بالألف جنية المصري)

*البنك المصري الخليجي (أدوات الدين)				
	بالتكلفة المستهلكة (المرحلة الأولى١٢ شهر)		بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (المرحلة الأولى١٢ شهر)	
درجة الائتمان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠
ديون جيدة	٦,٠١٩,٠٩١	٥,٦٧٥,٩٥١	٣,٠٩٠,٣٨٨	١٤,٩٥٠,٣٧٥
المتابعة العادية	٠	٠	٠	٠
متابعة خاصة	٠	٠	٠	٠
ديون غير منتظمة	٠	٠	٠	٠
إجمالي القيمة الدفترية	٦,٠١٩,٠٩١	٥,٦٧٥,٩٥١	٣,٠٩٠,٣٨٨	١٤,٩٥٠,٣٧٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩,٦٣١)	(١٣,٠٣٠)	(١٩,٠٨٤)	(٣٧,٤٣٢)
القيمة الدفترية	٦,٠٠٩,٤٧٨	٥,٦٦٢,٩٢١	٣,٠٧١,٣٠٤	١٤,٩١٢,٩٤٣

*** لا يوجد أدوات دين تقع في المرحلة الثانية والثالثة وفقاً لتصنيف IFRS 9.**

يوضح جدول (٩) أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ حيث بلغت إجمالي قيمة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة (المرحلة الأولى١٢ شهر) ٦,٠١٩,٠٩١ ألف جنية مصري، ٥,٦٧٥,٩٥١ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة، وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٩,٦١٣ ألف جنية مصري، ١٣,٠٣٠ ألف جنية مصري على التوالي، أما إجمالي قيمة أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (المرحلة الأولى١٢ شهر) بلغت ٣,٠٩٠,٣٨٨ ألف جنية مصري، ١٤,٩٥٠,٣٧٥ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١٩,٠٨٤ ألف جنية مصري، ٣٧,٤٣٢ ألف جنية مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين تقع في المرحلة الثانية والثالثة وفقاً لتصنيف IFRS 9.

جدول (١٠) قياس أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 (القيمة بالألف جنية المصري)

بنك قطر الوطني الأهلي (أدوات الدين)						
	بالتكلفة المستهلكة		بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
			٢٠١٩	٢٠٢٠		
	٢٠١٩	٢٠٢٠				
درجة الائتمان	(المرحلة الأولى ١٢ شهر)	(المرحلة الأولى ١٢ شهر)	(المرحلة الأولى١٢ شهر)	(المرحلة الأولى١٢ شهر)	(المرحلة الثانية مدى الحياة)	الإجمالي
ديون جيدة	٠	٠	١,٦٣٥,٨٣٧	١,٤٥٤,٥٨٦	٠	١,٤٥٤,٥٨٦
المتابعة العادية	٣٩,٩٨٧,٣٩٤	٤٦,٠٧١,٦٠٨	٠	٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
متابعة خاصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديون غير منتظمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي القيمة الدفترية	٣٩,٩٨٧,٣٩٤	٤٦,٠٧١,٦٠٨	١,٦٣٥,٨٣٧	١,٤٥٤,٥٨٦	٤٠٠,٠٠٠	١,٨٥٤,٥٨٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٣,٥٠٠)	(٢,٧٨٧)	(٨٦)	(١١٦)	٠	(١١٦)
القيمة الدفترية	٣٩,٩٧٣,٨٩٤	٤٦,٠٦٨,٨٢١	١,٦٣٥,٧٥١	١,٤٥٤,٤٧٠	٤٠٠,٠٠٠	١,٨٥٤,٤٧٠

يوضح جدول (١٠) أدوات الدين وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ حيث بلغت إجمالي قيمة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة (المرحلة الأولى١٢ شهر) ٣٩,٩٨٧,٣٩٤ ألف جنية مصري، ٤٦,٠٧١,٦٠٨ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في درجة المتابعة العادية، وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٣,٥٠٠ ألف جنية مصري، ٢,٧٨٧ ألف جنية مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين بالتكلفة المستهلكة تقع في المرحلة الثانية والثالثة، أما عن إجمالي قيمة أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (المرحلة الأولى١٢ شهر) بلغت ١,٦٣٥,٨٣٧ ألف جنية مصري، ١,٤٥٤,٥٨٦ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٨٦ ألف جنية مصري، ١١٦ ألف جنية مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين تقع في المرحلة الثانية والثالثة وفقاً لتصنيف IFRS 9 لعام ٢٠١٩، أما عن عام ٢٠٢٠ توجد مرحلة ثانية فقط لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (مدى الحياة) حيث بلغت ٤٠٠,٠٠٠ ألف جنية مصري.

٦- قياس البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية وفقاً لمعيار IFRS 9 والسياسات المحاسبية لكل بند بالتطبيق على البنوك محل الدراسة كما في الجدولين (١١)، (١٢).

٧- قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على البنود المعرضة لخطر الائتمان للأصول والالتزامات المالية مقارنةً بتعليمات البنك المركزي للقياس والسياسات المحاسبية لكل بند ومعيار IFRS 9 بالتطبيق على البنوك محل الدراسة كما في الجدولين (١٣)، (١٤).

جدول (١١) البنود المعرضة لخطر الائتمان في قائمة المركز المالي وفقاً لمعيار IFRS 9 والسياسات المحاسبية لكل بند بالتطبيق على البنك المصري الخليجي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (جنية مصري)			٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (جنية مصري)		
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	القياس المحاسبي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	صافي القيمة	القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	صافي القيمة
أرصدة لدي البنوك	التكلفة المستهلكة	٢,٦٩٦,٦١٠	(٢,٠٦٢)	٢,٦٩٤,٥٤٨	٥,٢٣٠,٠٢٩	(١,٧٠٢)	٥,٢٢٨,٣٢٧
أذون الخزانة وأوراق مالية أخرى	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٧,٧٨١,٤٧٧	(٩,٦٠٩)	٧,٧٧١,٨٦٨	٩,١٥٨,٥٧٣	(١٠,٠١٨)	٩,١٤٨,٥٥٥
قروض وتسهيلات للعملاء							
قروض لأفراد							
-حسابات جارية مدينة	التكلفة المستهلكة	٩٥,٨٤٧	(٦,٠٨٢)	٨٩,٧٦٥	٣١٢,٥٢٨	(١٠٧٨٦)	٣٠١,٧٤٢
- بطاقات ائتمان	التكلفة المستهلكة	٨٥,١٤٤	(٥,٩٩٨)	٧٩,١٤٦	٦٦,٧٤٥	(٣٣١٢)	٦٣,٤٣٣
-قروض شخصية	التكلفة المستهلكة	٦,٢٤٢,٤١٨	(١٤٣,٧٥٠)	٦,٠٩٨,٦٦٨	٤,٤٣٥,٥٥٩	(٦١,٩٦٤)	٤,٣٧٣,٥٩٥
-قروض عقارية	التكلفة المستهلكة	٢٨٩,٣٤٦	(١٤,٩٧٥)	٢٧٤,٣٧١	٢٢٦,٠٠٨	(١٢,٥٩٢)	٢١٣,٤١٦
قروض مؤسسات							
-حسابات جارية مدينة	التكلفة المستهلكة	٢,٢٦١,٨٥٦	(٢١٣,٥٨٣)	٢,٠٤٨,٢٧٣	٤,٢٧٩,٨٣٥	(٢٢٣,٧٧٩)	٤,٠٥٦,٠٥٦
-قروض مباشرة	التكلفة المستهلكة	٧,٦٧٦,٣٦٩	(٥٧٧,٤٧٥)	٧,٠٩٨,٨٩٤	٧,٢٧٧,٦٠٤	(٥٦٩,٠٤٥)	٦,٧٠٨,٥٥٩
-قروض مشتركة	التكلفة المستهلكة	٧,٥١٨,٤٩٤	(٥٣٠,٧٣٩)	٦,٩٨٧,٧٥٥	٧,٨٤٤,٥٤٨	(٢٤٣,٣١٠)	٧,٦٠١,٢٣٨
استثمارات مالية							
-أدوات دين (بالقيمة العادلة والتكلفة)	بالقيمة العادلة + التكلفة المستهلكة	٢٠,٦١٣,٨٢٧	(٣٥,٥٤٣)	٢٠,٥٧٨,٢٨٤	٩,٠٩٦,٩٧٩	(١٣,٠٦٦)	٩,٠٨٣,٩١٣
أصول مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	٢,٤٤٠,٢٣٩	(٥١٣,٦٦٧)	١,٩٢٦,٥٧٢	٢,٣٣٥,٣٥٠	(٤٣٥,٢٢٧)	١,٩٠٠,١٢٣
إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية		٥٧,٧٠١,٦٢٧	(٢,٠٥٣,٤٨٣)	٥٥,٦٤٨,١٤٤	٥٠,٢٦٣,٧٥٨	(١,٥٨٤,٨٠١)	٤٨,٦٧٨,٩٥٧
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية							
اعتمادات مستندية	التكلفة المستهلكة	٢٦٩,٤٤٥	(٤١,٣٧٦)	٢٢٨,٠٦٩	٣٧١,٢٠٥	(٧٤,٢٤١)	٢٩٦,٩٦٤
خطابات ضمان	التكلفة المستهلكة	٢,٣٢٦,٢٦٥	(١,٩٦٩,٠٤٣)	٣٥٧,٢٢٢	٢,٠٤٦,١٢١	(٤٠٩,٢٢٤)	١,٦٣٦,٨٩٧
إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		٢,٥٩٥,٧١٠	(٢,٠١٠,٤١٩)	٥٨٥,٢٩١	٢,٤١٧,٣٢٦	(٤٨٣,٤٦٥)	١,٩٣٣,٨٦١
إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية		٦٠,٢٩٧,٣٣٧	(٤,٠٦٣,٩٠٢)	٥٦,٢٣٣,٤٣٥	٥٢,٦٨١,٠٨٤	(٢,٠٦٨,٢٦٦)	٥٠,٦١٢,٨١٨

يوضح الجدول السابق البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية وخارج الميزانية والسياسات المحاسبية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل بند وفقاً لمعيار IFRS 9 بالتطبيق على البنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ حيث بلغت إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية ٥٠,٢٦٣,٧٥٨ ألف جنية مصري، ٥٧,٧٠١,٦٢٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل الميزانية بلغت ١,٥٨٤,٨٠١ ألف جنية مصري، ٢,٠٥٣,٤٨٣ ألف جنية مصري على التوالي، أما عن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

حيث بلغت ٢,٤١٧,٣٢٦ ألف جنية مصري، ٢,٥٩٥,٧١٠ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج الميزانية بلغت ٤٨٣,٤٦٥ ألف جنية مصري، ٢,٠١٠,٤١٩ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية بلغت ٥٢,٦٨١,٠٨٤ ألف جنية مصري، ٦٠,٢٩٧,٣٣٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل وخارج الميزانية بلغت ٢,٠٦٨,٢٦٦ ألف جنية مصري، ٤,٠٦٣,٩٠٢ ألف جنية مصري على التوالي.

جدول (١٢) البنود المعرضة لخطر الائتمان في قائمة المركز المالي وفقاً لمعيار IFRS 9 والسياسات المحاسبية لكل بند بالتطبيق على بنك قطر الوطني الأهلي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (جنية مصري)			٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (جنية مصري)		
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	القياس المحاسبي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	صافي القيمة	القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	صافي القيمة
أرصدة لدي البنوك	التكلفة المستهلكة	٥,٢٣١,٣٧٠	(٧,٥٧٢)	٥,٢٢٣,٧٩٨	٦,٦٤٩,٥٨٤	(١٠,٤٥٦)	٦,٦٣٩,١٢٨
أذون الخزانة وأوراق مالية أخرى	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٤٢,٠٠٣,٩٩٠	(١٣,٤١٧)	٤١,٩٩٠,٥٧٣	٤٦,١٩٦,٤٣٧	(١٤,٤٣٨)	٤٦,١٨١,٩٩٩
قروض وتسهيلات للعملاء							
قروض لأفراد							
-حسابات جارية مدينة	التكلفة المستهلكة	٣,٤٩٩,١٣٧	(٥٤,٩٤٣)	٣,٤٤٤,١٩٤	٣,٥٠٠,٠٨٣	(٦٦,٢٥٦)	٣,٤٣٣,٨٢٧
- بطاقات ائتمان	التكلفة المستهلكة	١,١١٥,٧٨٣	(٥٩,٥٨٤)	١,٠٥٦,١٩٩	٩٩٤,٥٩٤	(١٩,٠٩١)	٩٧٥,٥٠٣
-قروض شخصية	التكلفة المستهلكة	٢٥,٦٧٩,٣٤٠	(٥٠٤,٤٨٢)	٢٥,١٧٤,٨٥٨	٢٠,٢٩٩,٨١٦	(٣٢٠,٤١١)	١٩,٩٧٩,٤٠٥
-قروض عقارية	التكلفة المستهلكة	٢,١٦٠,٠٠٤	(٤٥,٤٧٨)	٢,١١٤,٥٢٦	١,٧٦٩,٧٣٠	(٢٦,٦٨٨)	١,٧٤٣,٠٤٢
قروض مؤسسات							
-حسابات جارية مدينة	التكلفة المستهلكة	٦٥,٢٥٩,٤١٥	(١,٨٣٩,٢٣٦)	٦٣,٤٢٠,١٧٩	٦٦,٣٨٢,٩٦٦	(١,٦٢٠,٠٢٨)	٦٤,٧٦٢,٩٣٨
-قروض مباشرة	التكلفة المستهلكة	٥١,٢١٩,٨٥٣	(٥,٦٦٢,٥٤٤)	٤٥,٥٥٧,٣٠٩	٤٥,٨٢٩,٦٣٢	(٤,٥٨٠,٩٦٧)	٤١,٢٤٨,٦٦٥
-قروض مشتركة	التكلفة المستهلكة	١٩,٦٨٩,٣٥٣	(٦٢٤,٣٩٩)	٤١٩,٠٦٤,٩٥٤	١٩,٦٧٩,٤٠٠	(٥٦٧,٤٤٠)	١٩,١١١,٩٦٠
-قروض أخرى	التكلفة المستهلكة	٤,٢٩٥,٦٨٥	(٣٩٤,٦٣٦)	٣,٩٠١,٠٤٩	٣,٦٨٩,٧٤٩	(٢٣,٦١٤)	٣,٦٦٦,١٣٥
استثمارات مالية							
-أدوات دين (بالقيمة العادلة والتكلفة)	بالقيمة العادلة + التكلفة المستهلكة	٤٩,٠٦٤,٣٧٨	(١,١٤٠,٩٧١)	٤٧,٩٢٣,٤٠٧	٤٢,٤٩٩,٤٦٠	(٨٨٩,٧٢٩)	٤١,٦٠٩,٧٣١

أصول مالية اخرى	التكلفة المستهلكة	٢,٨٩٣,٣٤٥	(٣,٩٠٢)	٢,٨٨٩,٤٤٣	٢,٥٤٩,٨٠١	(٤,١٤٨)	٢,٥٤٥,٦٥٣
إجمالي البنود المعرضة لخاطر الائتمان داخل الميزانية		٢٧٢,١١١,٦٥٣	(١٠,٣٥١,١٦٤)	٢٦١,٧٦٠,٤٨٩	٢٦٠,٠٤١,٢٥٢	(٨,١٤٣,٢٦٦)	٢٥١,٨٩٧,٩٨٦
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية							
اعتمادات مستندية	التكلفة المستهلكة	٢,٢٧٩,٤٢٩	(٥٣,٤٧٠)	٢,٢٢٥,٩٥٩	٣,٧٢٦,٣٧٢	(٤٦,٣٩٧)	٣,٦٧٩,٩٧٥
خطابات ضمان	التكلفة المستهلكة	٤١,٦٢٧,٠٢٨	(١,٠٥٦,٢٧٢)	٤٠,٥٧٠,٧٥٦	٤٢,٩١٤,٢٢٥	(٣٢٣,٩٥٠)	٤٢,٥٩٠,٢٧٥
إجمالي البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		٤٣,٩٠٦,٤٥٧	(١,١٠٩,٧٤٢)	٤٢,٧٩٦,٧١٥	٤٦,٦٤٠,٥٩٧	(٣٧٠,٣٤٧)	٤٦,٢٧٠,٢٥٠
إجمالي البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية		٣١٦,٠١٨,١١٠	(١١,٤٦٠,٩٠٦)	٣٠٤,٥٥٧,٢٠٤	٣٠٦,٦٨١,٨٤٩	(٨,٥١٣,٦١٣)	٢٩٨,١٦٨,٢٣٦

يوضح الجدول السابق البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية وخارج الميزانية والسياسات المحاسبية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل بند وفقاً لمعيار IFRS 9 بالتطبيق على بنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ حيث بلغت إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية ٢٦٠,٠٤١,٢٥٢ ألف جنية مصري، ٢٧٢,١١١,٦٥٣ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل الميزانية بلغت ٨,١٤٣,٢٦٦ ألف جنية مصري، ١٠,٣٥١,١٦٤ ألف جنية مصري على التوالي، أما عن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية حيث بلغت ٤٦,٦٤٠,٥٩٧ ألف جنية مصري، ٤٣,٩٠٦,٤٥٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج الميزانية بلغت ٣٧٠,٣٤٧ ألف جنية مصري، ١,١٠٩,٧٤٢ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية بلغت ٣٠٦,٦٨١,٨٤٩ ألف جنية مصري، ٣١٦,٠١٨,١١٠ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل وخارج الميزانية بلغت ٨,٥١٣,٦١٣ ألف جنية مصري، ١١,٤٦٠,٩٠٦ ألف جنية مصري على التوالي.

جدول (١٣) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على البنود المعرضة لخطر الائتمان مقارنةً بتعليمات البنك المركزي ومعيار IFRS 9 بالتطبيق على البنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	القياس وفقاً لتعليمات البنك المركزي	القياس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	القيمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي	أثر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9		القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9
				إعادة التبويب*	إعادة القياس**	
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٥,١١٦,٧٣٧	–	–	٥,١١٦,٧٣٧
أرصدة لدي البنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٩,٩٧١,٩٤٤	–	(٥,٠٦٧)	٩,٩٦٦,٨٧٧
أذون الخزانة	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٩,٤٧٩,٣٥٨	–	(١٣,٢٠٤)	٩,٤٦٦,١٥٤
قروض وتسهيلات للعملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢٦,٠٨١,٢٨٠	–	٤٣,٧٧٤	٢٦,١٢٥,٠٥٤
أدوات الدين	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة	٣,٧٢٩,٨١١	٢,٦٤٧,٣٣٤	(١٩,٩٦٦)	٦,٣٥٧,١٧٩
أدوات الدين	استثمارات مالية متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٤,٧٨٧,٦٥٩	(٢,٦٤٧,٣٣٤)	(٥,٥٣٧)	٢,١٣٤,٧٨٨
أدوات حقوق الملكية	استثمارات مالية متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠,٦٢١	–	–	١٠,٦٢١
صناديق استثمار	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة	١٢,٥٠٠	–	–	١٢,٥٠٠
أصول مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٥٧٣,١٧٦	–	–	٥٧٣,١٧٦
إجمالي الأصول المالية			٥٩,٧٦٣,٠٨٦	٠	٠	٥٩,٧٦٣,٠٨٦
أرصدة مستحقة للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٥,٢٠٠,٤٦٩	–	–	٥,٢٠٠,٤٦٩
ودائع العملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٥٠,٥٣٩,٥٤٠	–	–	٥٠,٥٣٩,٥٤٠

*** يشمل إعادة التبويب تعديلات خاصة بالتغيرات في أسس القياس.**
**** يرتبط إعادة القياس بتعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة.**

قروض أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١,١٦٠,٤٩٢	_	_	١,١٦٠,٤٩٢
التزامات مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٣٥٥,٦٨٠	_	_	٣٥٥,٦٨٠
إجمالي الالتزامات المالية			٥٧,٢٥٦,١٨١	_	_	٥٧,٢٥٦,١٨١

يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة إجمالية لبنك مصر الخليجي في الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن المطلوب لأغراض إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 ويتمثل في ٤٣,٧٧٤ ألف جنية ويقابلها انخفاض إجمالي بنفس القيمة، لذا يتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

جدول (١٤) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على البنود المعرضة لخطر الائتمان مقارنةً بتعليمات البنك المركزي ومعيار IFRS 9 بالتطبيق على بنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	القياس وفقاً لتعليمات البنك المركزي	القياس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	القيمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي	أثر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9		القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9
				إعادة التبويب*	إعادة القياس**	
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١١,٧٥٠,٩٤٣	_	_	١١,٧٥٠,٩٤٣
أرصدة لدي البنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١٠,٥٤٥,٥٩٤	_	(١٩,٠٨٣)	١٠,٥٢٦,٥١١
أذون الخزانة	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٤٨,١٣٣,٦٤٠	١,٢٢٦,٧٠٣	(٣٠,٥٤٨)	٤٩,٣٢٩,٧٩٥
قروض وتسهيلات للعملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١٣٨,٢٤٩,٣٥٦	_	(١,٢٠٢,٦٧١)	١٣٧,٠٤٦,٦٨٥
أدوات الدين	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة	٣٦,٥٥٣,٣٨٢	٧٠٥,٥٧٥	(٤,٦١٩)	٣٧,٢٥٤,٣٣٨
أدوات الدين	استثمارات مالية متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٠٢٤,٥٢٧	_	_	٢,٠٢٤,٥٢٧

*** يشمل إعادة التبويب تعديلات خاصة بالتغيرات في أسس القياس.**
**** يرتبط إعادة القياس بتعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة.**

أدوات حقوق الملكية	استثمارات مالية متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٣٠,٤٦٩	٦٠٢,٦١٨	_	٨٣٣,٠٨٧
صناديق استثمار	التكلفة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٥,٠٠٠	٢٣,٢٧٠	_	٣٨,٢٧٠
أصول مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢,٣٥٠,٤٢٤	_	(٣,٤١٦)	٢,٣٤٧,٠٠٨
إجمالي الأصول المالية			٢٤٩,٨٥٣,٣٣٥	٢,٥٥٨,١٦٦	(١,٢٦٠,٣٣٧)	٢٥١,١٥١,١٦٤
أرصدة مستحقة للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١١,٤٨١,٠٧٦	١,٢٢٦,٧٠٣	_	١٢,٧٠٧,٧٧٩
ودائع العملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢٠٧,٣٤٩,٩٤٥	_	_	٢٠٧,٣٤٩,٩٤٥
قروض أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢,٥٨٦,٤٠٦	_	_	٢,٥٨٦,٤٠٦
التزامات مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١,٣٣١,٨٧٦	_	_	١,٣٣١,٨٧٦
إجمالي الالتزامات المالية			٢٢٢,٧٤٩,٣٠٣	١,٢٢٦,٧٠٣	_	٢٢٣,٩٧٦,٠٠٦

ويتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة إجمالية لبنك قطر الوطني الأهلي في الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن المطلوب لأغراض إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 ويتمثل في ١,٢٦٠,٣٣٧ ألف جنية، لذا يجب تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة، ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

٢/٢/٥ القياس المحاسبي لمخاطر السوق:

يعتمد القياس المحاسبي لمخاطر السوق على مجموعة من الخطوات كما تم عرضها سابقاً في النموذج المقترح **وذلك كما يلي:**

١- قياس مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية من خلال عرض بنود المركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية السنة المالية الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها وتحديد فجوة خطر تقلبات سعر الصرف لذا يمكن تطبيقها على البنوك محل التطبيق كما يتضح من جدولين (١٥)، (١٦).

٢- قياس مخاطر تقلبات سعر العائد من خلال عرض بنود المركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية السنة المالية الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب وتحديد فجوة خطر تقلبات سعر العائد لذا يمكن تطبيقها على البنوك محل التطبيق كما يتضح من جدولين (١٧)، (١٨).

يتضح من جدول التالي (١٥) أن خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ يتمثل في حركة تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للجنية الإسترليني فقط حيث بلغت ١,٠٥٨ ألف جنية، ١٠٤,٥٧١ ألف جنية على التوالي، وأن باقي العملات لا يوجد بها فجوة خطر تقلبات سعر صرف سواء الجنية المصري، الدولار الأمريكي، اليورو، أو أي عملات أخرى، وقد بلغت صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب ١,٨٦٠,٦٢٧ ألف جنية، ٢,٨٩١,٦٤٩ ألف جنية على التوالي بعد تغطية خطر تقلبات سعر صرف الجنية الإسترليني.

جدول (١٥) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	جنية مصري	دولار أمريكي	جنية أسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	٣,٩٢٦,٧٣١	٦١,٧٥٨	١,٩٦٥	٢٨,٦٤٢	٢٩,٧٥٦	٤,٠٤٨,٨٥٢
أرصدة لدي البنوك	٣,٠٢٥,٤٥٧	١,٧٥٣,١١٩	١٢١,٢٠٨	٣١٦,٥٢٩	١٢,٠١٢	٥,٢٢٨,٣٢٥
أذون الخزانة	١٩,٤٣٨,٠١١	٣,٠١٤,٦٦١	--	٣٣٥,٢٣٩	--	٢٢,٧٨٧,٩١١
قروض وتسهيلات للعملاء	١٥,٧٢٣,٤٥٤	٧,٥٦٨,٠١٣	--	٢٦,٥٦٩	--	٢٣,٣١٨,٠٣٦
استثمارات مالية						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٤١٧,٩٦٠	١,٢٢١,٠٦٧	--	٤٤٢,٨٩٦	--	٣,٠٨١,٩٢٣
- بالتكلفة المستهلكة	٥,١٦١,٢١٢	٨٤٨,٢٦٥	--	--	--	٦,٠٠٩,٤٧٧
إجمالي الأصول المالية	٤٨,٦٩٢,٨٢٥	١٤,٤٦٦,٨٨٣	١٢٣,١٧٣	١,١٤٩,٨٧٥	٤١,٧٦٨	٦٤,٤٧٤,٥٢٤
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
أرصدة مستحقة للبنوك	٣,٩٦٠,٠٠٠	١,١٦٠,٢٦٩	٦٢٤	٣٢٤,١٩٢	٥٢٣	٥,٤٤٥,٦٠٩
ودائع العملاء	٤٢,٨٤٨,٢٨٤	١٢,٢٧٠,٢٩٠	١٢٣,٦٠٧	٧٨٠,٦٠٨	٢٣,٠٥٠	٥٦,٠٤٥,٨٤١
قروض أخرى / ودائع مساندة	٨٠١,٦٢٠	٣٢٠,٨٣٠	--	--	--	١,١٢٢,٤٥٠
إجمالي الالتزامات المالية	٤٧,٦٠٩,٩٠٤	١٣,٧٥١,٣٨٩	١٢٤,٢٣١	١,١٠٤,٨٠٠	٢٣,٥٧٣	٦٢,٦١٣,٨٩٧
فجوة خطر تقلبات سعر الصرف	١,٠٨٢,٩٢١	٧١٥,٤٩٤	(١,٠٥٨)	٤٥,٠٧٥	١٨,١٩٥	١,٨٦٠,٦٢٧

تابع جدول (١٥) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠٢٠ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	جنية مصري	دولار أمريكي	جنية أسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	٥,٢٦٦,٥٣٥	٢٠٤,٦١٤	٥,٢٤٨	٧٢,٧٢٦	٥٨,٣٢٩	٥,٦٠٧,٤٥٢
أرصدة لدي البنوك	٥٠٤,٤١٩	١,٨٤٠,٣٨٦	٦٥٢	٣٣١,٥٠٨	١٧,٥٨١	٢,٦٩٤,٥٤٦
أذون الخزانة	١٣,٠٠٥,٢٦٣	٢,٨٧٢,٠٠٤	--	٤٩٣	--	١٦,٢٢٨,٧٦٠
قروض وتسهيلات للعملاء	١٨,٢٢٩,٣٣٦	٤,٤٤٧,٤٨٦	١٤	٢٨	٦	٢٢,٦٧٦,٨٧٠
استثمارات مالية						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١١,٥٨٤,٠٩٣	٢,٨٧٣,٦٤٥	--	٤٦٥,٨٢٥	--	١٤,٩٢٣,٥٦٣
-بالتكلفة المستهلكة	٤,٤٣١,٤١٤	١,١١٣,١٩١	--	١١٨,٣١٥	--	٥,٦٦٢,٩٢٠
إجمالي الأصول المالية	٥٣,٠٢١,٠٦٠	١٣,٣٥١,٣٢٦	٥,٩١٤	١,٣٣٩,٨٩٥	٧٥,٩١٦	٦٧,٧٩٤,١١١
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
أرصدة مستحقة للبنوك	٢,٢١٠,٠٠٠	١٥٧,١٦٥	--	٣٢٣,٧٥٩	--	٢,٦٩٠,٩٢٤
ودائع العملاء	٤٨,١٣٣,٦٦١	١١,١٧٩,٥٢٤	١١٠,٤٨٥	٨٢٠,٢٢٣	٢٦,١٧٨	٦٠,٢٧٠,٠٧١
قروض أخرى / ودائع مساندة	٨٠٠,٨٩٠	١,١٤٠,٥٧٧	--	--	--	١,٩٤١,٤٦٧
إجمالي الالتزامات المالية	٥١,١٤٤,٥٥١	١٢,٤٧٧,٢٦٦	١١٠,٤٨٥	١,١٤٣,٩٨٢	٢٦,١٧٨	٦٤,٩٠٢,٤٦٢
فجوة خطر تقلبات سعر الصرف	١,٨٧٦,٥٠٩	٨٧٤,٠٦٠	(١٠٤,٥٧١)	١٩٥,٩١٣	٤٩,٧٣٨	٢,٨٩١,٦٤٩

جدول (١٦) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	جنية مصري	دولار أمريكي	جنية أسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	١٠,٩٤٥,٧٤٩	٨٠٠,٤١٦	١٤,٨٥٢	٢٢١,٥٤٩	٣٠,٢٥٣	١٢,٠١٢,٨١٩
أرصدة لدي البنوك	١,١٠١,٩٢٥	٥,٠٥٧,١٠٣	٢٦٥,٢٢٠	١١٠,٨٢٠	١٠٤,٠٥٨	٦,٦٣٩,١٢٦
أذون الخزانة	٤١,٦٩٦,١٤٨	٤,٤٨٥,٨٥٠	-	-	-	٤٦,١٨١,٩٩٨
قروض وتسهيلات للعملاء	١٢١,٥٢٦,٥٩٣	٣٠,٤٠٠,٧٢٢	٥٠,٨٤٦	٢,٨٠٥,٨٠٤	٤٦	١٥٤,٧٨٤,٠١١
مشتقات مالية	-	٨٣,٤٥٨	-	-	-	٨٣,٤٥٨
استثمارات مالية						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٤٤,٣٢٠	٢,١١٨,٤١١	-	١,١٥٦	-	٢,٤٦٣,٨٨٧
-بالتكلفة المستهلكة	٣٩,٢٢٩,٤٧٢	٧٤٤,٤٢٠	-	-	-	٣٩,٩٧٣,٨٩٢
-بالقيمة العادلة من خلال الأر باح والخسائر	٦١,٦٧٨	-	-	-	-	٦١,٦٧٨
أصول مالية أخرى	٢,٤٨٥,٥٤٥	٥٦,١٥٢	٥٦	٣,٥٢١	٣٧٥	٢,٥٤٥,٦٤٩
إجمالي الأصول المالية	٢١٧,٣٩١,٤٣٠	٤٣,٧٤٦,٥٣٢	٣٣٠,٩٧٤	٣,١٤٢,٨٥٠	١٣٤,٧٣٢	٢٦٤,٧٤٦,٥١٨
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
أرصدة مستحقة للبنوك	١٣,٩٢٣,٣٢٨	١,٩١٢,٧٨٥	٧,٠٥٩	١٨٧,٤٩١	-	١٦,٠٣٠,٦٦٣
ودائع العملاء	١٧١,٣٩٩,٩٤٨	٣٢,٧٩٠,٣٠٤	٤٦١,٥٥٣	٤,٢٦٤,٧٣٣	١٤٨,٨٢٥	٢٠٩,٠٦٥,٣٦٣
مشتقات مالية	٤٤,٧١١	-	-	-	-	٤٤,٧١١
قروض أخرى	٢٣٠,٤٧٥	٤,١٢٤,٦٢٩	-	٢١٩,٦٢٨	-	٤,٥٧٤,٧٣٢
التزامات مالية أخرى	٨٥٧,٠١٧	١٠٨,٨٤٢	٣٨٣	١,٦٦٧	-	٩٦٧,٩٠٩
إجمالي الالتزامات المالية	١٨٦,٤٥٥,٤٧٩	٣٨,٩٣٦,٥٦٠	٤٦٨,٩٩٥	٤,٦٧٣,٥١٩	١٤٨,٨٢٥	٢٣٠,٦٨٣,٣٧٨
فجوة خطر تقلبات سعر الصرف	٣٠,٩٣٥,٩٥١	٤,٨٠٩,٩٧٢	(١٣٨,٠٢١)	(١,٥٣٠,٦٦٩)	(١٤,٠٩٣)	٣٤,٠٦٣,١٤٠

تابع جدول (١٦) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠٢٠ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	جنية مصري	دولار أمريكي	جنية أسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
نقدية وأرصدة لدي البنوك والبنك المركزي المصري	١٦,٤٦٢,٤٥٢	٥,٤٢١,٢٤٦	١١٠,٦١٠	٢٥٢,٩٦٦	١٤٣,٣٧٦	٢٢,٣٩٠,٦٥٠
أذون الخزانة	٣٧,٥٥٢,١٣١	٤,٤٣٨,٤٤١	-	-	-	٤١,٩٩٠,٥٧٢
قروض وتسهيلات للعملاء	١٣٤,٩٦٧,٧٨٣	٢٦,٨٦٦,١١٦	٣٨,٧١٠	٣,٠٨٩,٤٠٢	٥٣	١٦٤,٩٦٢,٠٦٤
مشتقات مالية	-	١٠٦,٠٩٢	-	-	-	١٠٦,٠٩٢
استثمارات مالية						
استثمارات مالية بالقيمة العادلة والتكلفة المستهلكة.	٤٦,١٠٧,٦٥٨	٢,٥٠٥,٩٩٤	-	١,٢٣٨	-	٤٨,٦١٤,٨٩٠
- أصول مالية أخرى.	٢,٨٤٧,٥٠٦	٣٨,٤٩٧	٥	٣,٢٧٢	١٦١	٢,٨٨٩,٤٤١
إجمالي الأصول المالية	٢٣٧,٩٣٧,٥٣٠	٣٩,٣٧٦,٣٨٦	١٤٩,٣٢٥	٣,٣٤٦,٨٧٨	١٤٣,٥٩٠	٢٨٠,٩٥٣,٧٠٩
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
أرصدة مستحقة للبنوك	٣,٩٦٧,٣٥٤	١٢٥,٣٤٨	٢٧,١٧٥	١٧,٩٧١	٩٨٦	٤,١٣٨,٨٣٤
ودائع العملاء	١٩٦,٩٥٥,٢٠٢	٣١,٨٥٣,٤٦٦	٤٤٤,٦٩٤	٤,٤٧٦,٩٣٩	١٦١,٨٠٥	٢٣٣,٨٩٢,١٠٦
مشتقات مالية	٥٤,٦٩٨	-	-	-	-	٥٤,٦٩٨
قروض أخرى	١٤٦,٨٨٧	٢,٩٦٣,٣٣٧	-	١٤١,٥١٥	-	٣,٢٥١,٧٣٩
التزامات مالية أخرى	٩٧٢,٥١٧	٦٧,٩٦١	١٨٢	١,٧٥٢	-	١,٠٤٢,٤١٢
إجمالي الالتزامات المالية	٢٠٢,٠٩٦,٦٥٨	٣٥,٠١٠,١١٢	٤٧٢,٠٥١	٤,٦٣٨,١٧٧	١٦٢,٧٩١	٢٤٢,٣٧٩,٧٨٩
فجوة خطر تقلبات سعر الصرف	٣٥,٨٤٠,٨٧٢	(٤,٣٦٦,٢٧٤)	(٣٢٢,٧٢٦)	(١,٢٩١,٢٩٩)	(١٩,٢٠١)	٣٨,٥٧٣,٩٢٠

يتضح من جدول (١٦) أن خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ يتمثل في حركة تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية لجنية الإسترليني واليورو وباقي العملات الأخرى حيث بلغت فجوة خطر تقلبات سعر صرف الجنية الإسترليني ١٣٨,٠٢١ ألف جنية، ٣٢٢,٧٢٦ ألف جنية على التوالي، أما فجوة خطر تقلبات سعر صرف اليورو ١,٥٣٠,٦٦٩ ألف جنية، ١,٢٩١,٢٩٩ ألف جنية على التوالي، فجوة خطر تقلبات سعر صرف العملات الأخرى ١٤,٠٩٣ ألف جنية، ١٩,٢٠١ ألف جنية على التوالي، وأن عملة الجنية المصري، والدولار الأمريكي لا يوجد به فجوة في خطر تقلبات سعر صرف، وقد بلغت صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب للجنية المصري ٣٠,٩٣٥,٩٥١ ألف جنية، ٣٥,٨٤٠,٨٧٢ ألف جنية على التوالي، أما صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب للدولار الأمريكي ٤,٨٠٩,٩٧٢ ألف جنية، ٤,٣٦٦,٢٧٤ ألف

جنية على التوالي بعد تغطية فجوة خطر تقلبات سعر صرف الجنية الإسترليني واليورو والعملات الأخرى المحققة خسائر.

جدول (١٧) خطر تقلبات سعر العائد لبنك مصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	حتى شهر واحد	أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور	أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	٤,٤٣٦,٦٦٥	--	--	--	--	٤,٤٣٦,٦٦٥
أرصدة لدي البنوك	٨٥٩,٥٧٣	--	--	--	--	٨٥٩,٥٧٣
أذون الخزانة	٤,٨١٣,٧٠٠	٤,٤٤٩,٣٤٤	٢٣,١١١,٩١٥	--	--	٣٢,٣٧٤,٩٥٩
سندات وأدوات مالية أخرى	٢٠٧,٥٠١	١٩١,٠٨٦	٢,٣٢١,١٩١	٧,٤٨١,٢٣٨	٣,٨١١,١٨٦	١٤,٠١٢,٢٠٢
القروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة	١٨,٨٨٨,٢٠٨	١,٥٠٣,١٨٩	١,٤٠٦,٢٦٤	٢,٥٤٩,١٧٠	٤٨٨,٩٤٢	٢٤,٨٣٥,٧٧٣
القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات عائد متغير	--	--	--	--	١١٣,٥٤٤	١١٣,٥٤٤
القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات عائد ثابت	٢,٨٧٣	٣,٠٩٠	١٣,٤٨٦	٧٣,١٨٥	٢٢٥,٢٩٧	٣١٧,٩٣١
صافي القروض غير منتظمة	--	--	--	--	٢٣٧,٩٦١	٢٣٧,٩٦١
أصول أخرى	--	٥,٠٠٠	--	--	--	٥,٠٠٠
إجمالي الأصول المالية	٢٩,٢٠٨,٥٢٠	٦,١٥١,٧٠٩	٢٦,٨٥٢,٨٥٦	١٠,١٠٣,٥٩٣	٤,٨٧٦,٩٣٠	٧٧,١٩٣,٦٠٨
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
أرصدة مستحقة للبنوك	١١,٦٤٩,٧١٨	--	--	--	--	١١,٦٤٩,٧١٨
ودائع العملاء تحت الطلب	١٢,٣٨٣,١٤٤	١,٥٧٤,٩٠٩	٤,٧٢٤,٧٢٨	٦,٧٢٠,٦٥٢	--	٢٥,٤٠٣,٤٣٣
ودائع التوفير	٥٥٤,٧٨١	١٠٤,٦٥٢	٣١٣,٩٥٨	٥٢٢,٩٢٢	--	١,٤٩٦,٣١٣
ودائع لأجل وبأخطار	١٠,٤٨٠,٠٩٥	٢,٨٦٤,٩١٣	٣,٥٧٢,٩١٤	٤,٥١١,٢٥١	٦٧٠,٦٠١	٢٢,٠٩٩,٧٧٤
شهادات ادخار	٣,٢٣٥,٠٦١	٦٧٤,١٧٠	٧٠٠,٠٣٨	٣,٨٨٩,٥٣٧	١٢٤,١٣٣	٨,٦٢٢,٩٣٩
قروض طويلة الاجل	١,١٣٠,٥٨٦	--	٣٢١,٣٤١	--	--	١,٤٥١,٩٢٧
إجمالي الالتزامات المالية	٣٩,٤٣٣,٣٨٥	٥,٢١٨,٦٤٤	٩,٦٣٢,٩٧٩	١٥,٦٤٤,٣٦٢	٧٩٤,٧٣٤	٧٠,٧٢٤,١٠٤
فجوة خطر تقلبات سعر العائد	(١٠,٢٢٤,٨٦٥)	٩٣٣,٠٦٥	١٧,٢١٩,٨٧٧	(٥,٥٤٠,٧٦٩)	٤,٠٨٢,١٩٦	٦,٤٦٩,٥٠٤

تابع جدول (١٧) خطر تقلبات سعر العائد لبنك مصري الخليجي للعام المالي ٢٠٢٠ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	حتى شهر واحد	أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور	أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	--	١,٧٣٠,٨٧١	--	--	--	١,٧٣٠,٨٧١
أرصدة لدي البنوك	٩٥٩,٦١٧	--	--	--	--	٩٥٩,٦١٧
أذون الخزانة	٢,٥٧٧,٢٦٦	٥,٩٢٥,٤٠٦	٩,٢٧٦,٧٠٢	--	--	١٧,٧٧٩,٣٧٤
سندات وأدوات مالية أخرى	٥٤٥,٣٨١	٢٦٢,٢٩٠	٢,٩٣١,٩٤٨	٢٢,٨٤١,٢٠٣	٢,٧٩٦,٣٦٣	٢٩,٣٧٧,١٨٥
القروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة	١٦,٣٩٨,٢٢٥	٦١٩,٥٤٦	١,٩٤٤,٣٨٦	٣,٤٤٨,٣٩٥	٩٧٦,٤٢٦	٢٣,٣٨٦,٩٧٨
القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات عائد متغير	--	--	--	--	--	--
القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات عائد ثابت	--	--	--	--	--	--
صافي القروض غير منتظمة	--	--	--	--	٣٣٢,٠٠٥	٣٣٢,٠٠٥
أصول أخرى	--	٥٠٠٠	--	--	--	٥٠٠٠
إجمالي الأصول المالية	٢٠,٤٨٠,٤٨٩	٨,٥٤٣,١١٣	١٤,١٥٣,٠٣٦	٢٦,٢٨٩,٥٩٨	٤,١٠٤,٧٩٤	٧٣,٥٧١,٠٣٠
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
أرصدة مستحقة للبنوك	٢,٨٩٨,٢٩٠	--	--		--	٢,٨٩٨,٢٩٠
ودائع العملاء تحت الطلب	١٠,١٤٨,٩٠٤	١,٣٢٦,٨٤٠	٣,٩٨٠,٥٢٢	٥,٧٠٢,٨٦٣	--	٢١,١٥٩,١٢٩
ودائع التوفير	٥٨٤,١٢٥	١١٠,٢٨٩	٣٣٠,٨٦٨	٥٥١,٢٠٠	--	١,٥٧٦,٤٨٢
ودائع لأجل وبإخطار	١٢,٦٠٣,٨٣٨	٥,٢٥١,٢٥٠	١٠,٣٥٦,٨٢٦	٣,٣٣٢,٨٨٢	٥٢٩,٣٦١	٣٢,٠٧٤,١٥٧
شهادات ادخار	١٥٢,٩٨٨	٣,٤٠٦,٠٦٣	٨٠٠,٤٠٤	٦,١٥٧,٦١٢	٣٩,١٧٩	١٠,٥٥٦,٢٤٦
قروض طويلة الاجل	٢٧٨,٥٣٦	٨١١,٥٢٠	٣٠,٠٦٧	١٨١,٧٠٥	٩٥٦,١١٨	٢,٢٥٧,٩٤٦
إجمالي الالتزامات المالية	٢٦,٦٦٦,٦٨١	١٠,٩٠٥,٩٦٢	١٥,٤٩٨,٦٨٧	١٥,٩٢٦,٢٦٢	١,٥٢٤,٦٥٨	٧٠,٥٢٢,٢٥٠
فجوة خطر تقلبات سعر العائد	(٦,١٨٦,١٩٢)	(٢,٣٦٢,٨٤٩)	(١,٣٤٥,٦٥١)	١٠,٣٦٣,٣٣٦	٢,٥٨٠,١٣٦	٣,٠٤٨,٧٨٠

يتضح من جدول (١٧) أن خطر تقلبات سعر العائد لبنك مصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ خلال تواريخ الاستحقاق، وتمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في حتى مدة شهر واحد، وأكثر من سنة وحتى خمس سنوات حيث بلغت ١٠,٢٢٤,٨٦٥ ألف جنية مصري، ٥,٥٤٠,٧٦٩ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من خمس سنوات حيث بلغت ٩٣٣,٠٦٥ ألف جنية، ١٧,٢١٩,٨٧٧ ألف جنية، ٤,٠٨٢,١٩٦ ألف جنية على التوالي، أما عن فجوة خطر تقلبات سعر العائد للعام المالي ٢٠٢٠ خلال تواريخ الاستحقاق، وتمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في حتى مدة شهر واحد، وأكثر من شهر

وحتى ثلاث شهور، أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة حيث بلغت ٦,١٨٦,١٩٢ ألف جنية مصري، ٢,٣٦٢,٨٤٩ ألف جنية مصري، ١,٣٤٥,٦٥١ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في أكثر من سنة وحتى خمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات حيث بلغت ١٠,٣٦٣,٣٣٦ ألف جنية، ٢,٥٨٠,١٣٦ ألف جنية على التوالي.

أما عن جدول التالي (١٨) يوضح خطر تقلبات سعر العائد لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ خلال تواريخ الاستحقاق، وتمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وبدون عائد حيث بلغت ٦,٢٥١,٠٧٩ ألف جنية مصري، ١٦,١٣١,٨٣٩ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في حتى شهر واحد، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من سنة وخمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات، حيث بلغت ١,٦٩١,٨٧٢ ألف جنية، ٢٩,٨١٣,٥٣٩ ألف جنية، ١١,٧٩٩,٧٣٤ ألف جنية، ١٣,١٤٠,٩١٦ ألف جنية على التوالي، أما عن فجوة خطر تقلبات سعر العائد للعام المالي ٢٠٢٠ خلال تواريخ الاستحقاق، وتمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وبدون عائد حيث بلغت ٥,٦٥٦,١٣٨ ألف جنية مصري، ١٥,١٦٧,٨٥٧ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في حتى شهر واحد، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من سنة وخمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات، حيث بلغت٢٥,٣٧١,٤٦٤ ألف جنية، ١١,٦١٥,٤٠٣ ألف جنية، ١٢,٢٠٢,٨٤٩ ألف جنية،١٢,٤٤٢,٦٥٤ألف جنية على التوالي.

جدول (١٨) خطر تقلبات سعر العائد لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	حتى شهر واحد	أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور	أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	-	-	-	-	-	١٢,٠١٢,٨٢١	١٢,٠١٢,٨٢١
أرصدة لدي البنوك	٢,١١٤,٤٤٠	٣,٩٤٧,٦٣٦	-	-	-	٥٧٧,٠٥٠	٦,٦٣٩,١٢٦
أذون الخزانة	٢,٨٢٥,٠٩٤	٨,١٦٨,٧٦١	٣٥,١٨٨,١٤٣	-	-	-	٤٦,١٨١,٩٩٨
القروض وتسهيلات العملاء	١٢١,٢٩٢,١٩٢	٧,٠٠٧,٤٨٩	٧,٨٩٦,٥٩٦	١٥,٧١٩,٠٣٧	٢,٨٦٨,٦٩٩	-	١٥٤,٧٨٤,٠١٣
مشتقات مالية	-	-	-	-	-	٨٣,٤٥٨	٨٣,٤٥٨
استثمارات مالية							
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	٩٦,٤٥٩	٨٦,٣٧٦	٥١٣,٥٣٧	٩٣٩,٤٦٥	٨٢٨,٠٥٠	٢,٤٦٣,٨٨٧
بالتكلفة المستهلكة	-	٢٣٦,٥٥٧	٦,٤٨٤,٠٤٧	٢٣,٧٦٥,٠١٩	٩,٤٨٨,٢٧٠	-	٣٩,٩٧٣,٨٩٣
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	-	-	-	-	-	٦١,٦٧٨	٦١,٦٧٨
أصول مالية أخرى	-	-	-	-	-	٢,٥٤٥,٦٥٢	٢,٥٤٥,٦٥٢
إجمالي الأصول المالية	١٢٦,٢٣١,٧٢٦	١٩,٤٥٦,٩٠٢	٤٩,٦٥٥,١٦٢	٣٩,٩٩٧,٥٩٣	١٣,٢٩٦,٤٣٤	١٦,١٠٨,٧٠٩	٢٦٤,٧٤٦,٥٢٦
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
أرصدة مستحقة للبنوك	١٥,٢٦٠,٥٠٨	-	-	-	-	٧٧٠,١٥٦	١٦,٠٣٠,٦٦٤
ودائع العملاء	١٠٦,٦٣٩,٣٧٧	٢٥,١٣٨,١٧٠	١٨,٥٩٩,٥٣٠	٢٨,٠٩٠,٠٠٠	١٤٠,٥١٨	٣٠,٤٥٧,٧٧٠	٢٠٩,٠٦٥,٣٦٥
مشتقات مالية	-	-	-	-	-	٤٤,٧١١	٤٤,٧١١
قروض أخرى	٢,٦٣٩,٩٦٩	٥٦٩,٨١١	١,٢٤٢,٠٩٣	١٠٧,٨٥٩	١٥,٠٠٠	-	٤,٥٧٤,٧٣٢
التزامات مالية أخرى	-	-	-	-	-	٩٦٧,٩١١	٩٦٧,٩١١
إجمالي الالتزامات المالية	١٢٤,٥٣٩,٨٥٤	٢٥,٧٠٧,٩٨١	١٩,٨٤١,٦٢٣	٢٨,١٩٧,٨٥٩	١٥٥,٥١٨	٣٢,٢٤٠,٥٤٨	٢٣٠,٦٨٣,٣٨٣
فجوة خطر تقلبات سعر العائد	١,٦٩١,٨٧٢	(٦,٢٥١,٠٧٩)	٢٩,٨١٣,٥٣٩	١١,٧٩٩,٧٣٤	١٣,١٤٠,٩١٦	(١٦,١٣١,٨٣٩)	٣٤,٠٦٣,١٤٣

تابع جدول (١٨) خطر تقلبات سعر العائد لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠٢٠ (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	حتى شهر واحد	أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور	أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصري	-	-	-	-	-	١٧,١٦٦,٨٥٨	١٧,١٦٦,٨٥٨
أرصدة لدي البنوك	١,٠٨٦,١٠٦	٣,٨٣٣,٢٩٣	٤٩٩,٥٠٠	١,١٤٩,٤٩٠	-	٤٩٩,٨٤٦	٧,٠٦٨,٢٣٥
أذون الخزانة	٤,١٣٦,٩٩٠	١١,٤٢١,٧٠٠	٢٦,٤٤٥,٢٩٩	-	-	-	٤٢,٠٠٣,٩٨٩
أصول مالية بغرض المتاجرة	-	-	-	-	-	٦١,١٠٢	٦١,١٠٢
القروض وتسهيلات العملاء	١٢٥,٨٧٨,٣٤٤	٥,٩١٦,٠٥١	٩,٣٦٧,٨٠٩	١٨,٢١٣,٢٧٦	٤,٢٦٠,٣١٩	-	١٦٣,٦٣٥,٧٩٩
مشتقات مالية	-	-	-	-	-	١٠٦,٠٩٢	١٠٦,٠٩٢
استثمارات مالية							
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٤٠٠,٠٠٠	٣٠٦,٣٩٤	-	١٩٧,١٦٩	٩٥١,٠٢٢	٦١٩,٧٩٥	٢,٤٧٤,٣٨٠
بالتكلفة المستهلكة	١١,٧١٨	٢,٦٥٦,٧١٩	٤,٨١٦,١٢٨	٣٢,٨٣٤,٥٧٩	٧,٢٩٠,٦٤٥	-	٤٧,٦٠٩,٧٨٩
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-	٧١,٧٥٩	٧١,٧٥٩
أصول مالية أخرى	-	-	-	-	-	٢,٩٧١,٣٠٩	٢,٩٧١,٣٠٩
إجمالي الأصول المالية	١٣١,٥١٣,١٥٨	٢٤,١٣٤,١٥٧	٤١,١٢٨,٧٣٦	٥٢,٣٩٤,٥١٤	١٢,٥٠١,٩٨٦	٢١,٤٩٦,٧٦١	٢٨٣,١٦٩,٣١٢
الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							
أرصدة مستحقة للبنوك	٣,٨٩٨,١٩٣	-	-	-	-	٢٤٠,٦٤٢	٤,١٣٨,٨٣٥
ودائع العملاء	٩٨,٩٩٣,٣٩١	٢٩,٧٦٠,١١٣	٢٩,٠٨٥,١٢٤	٤٠,٠٩٥,٥٢٩	٥٩,٣٣٢	٣٥,٣٢٨,٢٦٧	٢٣٣,٣٢١,٧٥٦
مشتقات مالية	-	-	-	-	-	٥٥,٥٠٤	٥٥,٥٠٤
قروض أخرى	٣,٢٥٠,١٠٩	٣٠,١٨١	٤٢٨,٢٠٩	٩٦,١٣٦		-	٣,٨٠٤,٦٣٥
التزامات مالية أخرى	-	-	-	-	-	١,٠٤٠,٢٠٣	١,٠٤٠,٢٠٣
إجمالي الالتزامات المالية	١٠٦,١٤١,٦٩٤	٢٩,٧٩٠,٢٩٥	٢٩,٥١٣,٣٣٣	٤٠,١٩١,٦٦٥	٥٩,٣٣٢	٣٦,٦٦٤,٦١٨	٢٤٢,٣٦٠,٩٣٧
فجوة خطر تقلبات سعر العائد	٢٥,٣٧١,٤٦٤	(٥,٦٥٦,١٣٨)	١١,٦١٥,٤٠٣	١٢,٢٠٢,٨٤٩	١٢,٤٤٢,٦٥٤	(١٥,١٦٧,٨٥٧)	٤٠,٨٠٨,٣٧٥

٣/٢/٥ القياس المحاسبي لمخاطر السيولة:

يعتمد القياس المحاسبي لمخاطر السيولة على نسبة تغطية السيولة (LCR) كما تم عرضها سابقاً في النموذج المقترح لذا يمكن تطبيقها على البنوك محل التطبيق كما يظهر بالجدولين (١٩)، (٢٠) كما يلي:

جدول (١٩) نسبة تغطية السيولة (LCR) بالتطبيق على البنك المصري الخليجي (القيمة بالألف جنية المصري)

البنك المصري الخليجي		٢٠٢٠		٢٠١٩	
البند	معامل الترجيح	القيمة	القيمة المرجحة	القيمة	القيمة المرجحة
(١) إجمالي قيمة الأصول السائلة عالية الجودة	%١٠٠	٤٤,٢٣٧,٤٧٠	٤٤,٢٣٧,٤٧٠	٣٢,٦٧٥,٨٢٥	٣٢,٦٧٥,٨٢٥
التدفقات النقدية الخارجة:					
ودائع الأفراد والمنشآت (متناهية الصغر الصغيرة جداً):					
– ودائع مستقرة	%١٠	٢١,١٦٣,٨٤٧	٢,١١٦,٣٨٥	٢٢,٧٩٨,٥٩٤	٢,٢٧٩,٨٥٩
– ودائع أقل استقراراً	%١٥	١٦,٢٧٢,٩٨٤	٢,٤٤٠,٩٤٨	١٧,١٣٤,٢٣٢	٢,٥٧٠,١٣٥
التمويل غير المضمون (الودائع، القروض والتسهيلات، وغيرها)					
ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية.	%٢٥	٤٣,٩٩٧,٠٨٨	١٠,٩٩٩,٢٧٢	٣٨,٩١١,٦٠٩	٩,٧٢٧,٩٠٢
التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات،) الممنوح من الجهات التالية:					
الشركات غير المالية	%٤٠	١,٥٦٠,٣٣٦	٦٢٤,١٣٤	١,٤٧٧,٤٤٥	٥٩٠,٩٧٨
الجهات السيادية المصرية والأجنبية	%٤٠	٢٧,٠٧٥,٠٢٤	١٠,٨٣٠,٠١٠	٢٠,٧٨٥,٨٠٧	٨,٣١٤,٣٢٣
الهيئات العامة	%٤٠	٩,٧٥١,٧٩٦	٣,٩٠٠,٧١٨	٧,٨٦٦,٧٦٨	٣,١٤٦,٧٠٧
التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات،) الممنوح من مؤسسات أخرى.	%١٠٠	١,٦٦٥,٢٦٥	١,٦٦٥,٢٦٥	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات	%١٠٠	٧١,٧١٣	٧١,٧١٣	٦٨,٤٢٩	٦٨,٤٢٩
التزامات عرضية وارتباطات					
الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء وحدود السيولة الممنوحة للجهات الآتية:					
خطابات ضمان	%٥	٢,٣٢٦,٢٦٥	١١٦,٣١٣	٢,٠٤٦,١٢١	١٠٢,٣٠٦
اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة.	%٥	٢٦٩,٤٤٥	١٣,٤٧٢	٣٧١,٢٠٥	١٨,٥٦٠
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	-	-	٣٢,٧٧٨,٢٣٠	-	٢٧,٦١٩,١٩٩
تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً	%٥٠	٦,٥٩٦,٣٠٣	٣,٢٩٨,١٥٢	٤,٩٥٠,٩٨٢	٢,٤٧٥,٤٩١
تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:					
الهيئات الهامة	%٥٠	١٥,٠٢٦,٤١٤	٧,٥١٣,٢٠٧	١٦,٣٣٥,٧٢٠	٨,١٦٧,٨٦٠
البنوك، المؤسسات المالية الأخرى، البنوك المركزية وتدفقات أخرى.	%١٠٠	١,٣٨٥,٥٦١	١,٣٨٥,٥٦١	٢,١٩٥,٠٨٩	٢,١٩٥,٠٨٩
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	-	-	١٢,١٩٦,٩٢٠	-	١٢,٨٣٨,٤٤٠
(٢) صافي التدفقات النقدية الخارجة = إجمالي التدفقات النقدية الخارجة - التدفقات النقدية الداخلة	-		٢٠,٥٨١,٣١٠	-	١٤,٧٨٠,٧٥٩
نسبة تغطية السيولة (١) ÷ (٢) × ١٠٠	-	-	%٢١٤.٩٤	-	%٢٢١.٠٧

جدول (٢٠) نسبة تغطية السيولة (LCR) على بنك قطر الوطني الأهلي
(القيمة بالألف جنية المصري)

بنك قطر الوطني الأهلي		٢٠٢٠		٢٠١٩	
البند	معامل الترجيح	القيمة	القيمة المرجحة	القيمة	القيمة المرجحة
(١) إجمالي قيمة الأصول السائلة عالية الجودة	١٠٠%	٧٣٦,١٢٥,٦٣١	٧٣٦,١٢٥,٦٣١	٦٤٤,٩٧٥,٠١٨	٦٤٤,٩٧٥,٠١٨
التدفقات النقدية الخارجة:					
ودائع الأفراد والمنشآت (متناهية الصغر الصغيرة جداً):					
- ودائع مستقرة	١٠%	٥١,٥٤٢,٠٧٠	٥,١٥٤,٢٠٧	٤٧,٨٧٣,٠٤٨	٤,٧٨٧,٣٠٥
- ودائع أقل استقراراً	١٥%	١١٠,٨٧٤,٥٤٩	١٦,٦٣١,١٨٢	١٠٣,٨٦٨,٠٦٢	١٥,٥٨٠,٢٠٩
التمويل غير المضمون (الودائع، القروض والتسهيلات، وغيرها)					
ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية.	٢٥%	١٢٣,٠١٧,٥٥٩	٣٠,٧٥٤,٣٩٠	١٠٥,١٩٧,٣٠٣	٢٦,٢٩٩,٣٢٦
التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات،.) الممنوح من الجهات التالية:					
الشركات غير المالية	٤٠%	٢٥,٥٨٨,٩٠١	١٠,٢٣٥,٥٦٠	٢٥,٦١٥,٥٣٥	١٠,٢٤٦,٢١٤
الجهات السيادية المصرية والأجنبية	٤٠%	٩٠,١٠٨,٤٣٦	٣٦,٠٤٣,٣٧٤	٧٩,٧١٠,٦٧٩	٣١,٨٨٤,٢٧٢
الهيئات العامة	٤٠%	٥٩,٤٦٩,٤٥٦	٢٣,٧٨٧,٧٨٢	٤٨,٦٦٩,١٧٤	١٩,٤٦٧,٦٧٠
التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل، القروض والتسهيلات،..) الممنوح من مؤسسات أخرى.	١٠٠%	٣٥,٣٥٠,٦٣٣	٣٥,٣٥٠,٦٣٣	٣٠,٤٥٧,٧٧٠	٣٠,٤٥٧,٧٧٠
صافي التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات	١٠٠%	٢٨٧,٧٩٥,٧٠٥	٢٨٧,٧٩٥,٧٠٥	٢٧١,٣٤٣,١٢١	٢٧١,٣٤٣,١٢١
التزامات عرضية وارتباطات					
الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء وحدود السيولة الممنوحة للجهات الآتية:					
خطابات ضمان	٥%	٤٠,٥٧٠,٧٥٦	٢,٠٢٨,٥٣٨	٤٢,٥٩٠,٢٧٤	٢,١٢٩,٥١٤
اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة.	٥%	٢,١٨٣,٦٢٩	١٠٩,١٨١	٣,٦٧٨,٨١١	١٨٣,٩٤١
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	-	-	٤٤٧,٨٩٠,٥٥٢	-	٤١٢,٣٧٩,٣٤٢
تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً	٥٠%	٣٢,٠٤٨,٢٢٧	١٦,٠٢٤,١١٤	٢٦,١٨٠,٣٠٨	١٣,٠٩٠,١٥٤
تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:					
الهيئات الهامة	٥٠%	١٣٢,٦٣٢,٨٧٠	٦٦,٣١٦,٤٣٥	١٢٩,٤١٤,٩٧٧	٦٤,٧٠٧,٤٨٩
البنوك، المؤسسات المالية الأخرى، البنوك المركزية وتدفقات أخرى.	١٠٠%	٤,٦٨٦,٤١٦	٤,٦٨٦,٤١٦	٢,٤٩٧,٥٣٣	٢,٤٩٧,٥٣٣
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	-	-	٨٧,٠٢٦,٩٦٥	-	٨٠,٢٩٥,١٧٦
(٢) صافي التدفقات النقدية الخارجة = إجمالي التدفقات النقدية الخارجة - التدفقات النقدية الداخلة	-	-	٣٦٠,٨٦٣,٥٨٧	-	٣٣٢,٠٨٤,١٦٦
نسبة تغطية السيولة (١) ÷ (٢) × ١٠٠	-		%٢٠٣.٩٩	-	%١٩٤.٢٢

يتضح من جدول (١٩)، (٢٠) أن نسبة تغطية السيولة (LCR) للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٢٢١.٠٧%، ٢١٤.٩٤% على التوالي أي بفارق انخفاض تقدر بنسبة ٦.١٣%، وأن نسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٩٤.٢٢%، ٢٠٣.٩٩% على التوالي أي بفارق زيادة تقدر بنسبة ٩.٧٧%

ويرى الباحث أنه يجب على البنك عدم الاكتفاء بمجرد الالتزام بنسبة تغطية السيولة فقط ولكن ضرورة المحافظة على مستويات فعلية كافية من الموارد السائلة وكذلك هيكل تمويل متوازن في ظل آليات وضوابط محددة واضحة لإدارة مخاطر السيولة، مع مراعاة الاهتمام بأحداث توازن بين المحافظة على الأموال السائلة واستثمار هذه الأموال حتى لا يكون هناك أموال عاطلة يترتب عليها فقد البنك العديد من الأرباح والفرص الاستثمارية، وكذلك يجب مراعاة عدم المبالغة في مبدأ التحفظ المحاسبي لأنه يترتب عليه تقليل عوائد البنك وبالتالي فإن الاحتفاظ بمقدار معين من السيولة يقابلها التضحية بمقدار مضاعف من الأرباح المفقودة نتيجة عدم استغلال هذه الأموال في الاستثمار.

ويمكن تدعيم نسبة السيولة السريعة **من خلال مؤشرين وهما:** معيار كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية **وذلك كما يلى:**

المؤشر الأول: معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio (CAR:

يمكن تطبيق هذا المعيار على البنوك محل التطبيق كما يظهر بالجدولين رقم (٢١)، (٢٢) كما تم عرضه في النموذج المقترح.

جدول (٢١) معيار كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل (٣) البنك المصري الخليجي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	البنك المصري الخليجي	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي)		
رأس المال المصدر والمدفوع	٣,٦٢٣,٧٤٩	٣,١٠٨,٤٥٦
احتياطي قانوني	٣٥٨,٠١٦	٢٩٠,٤٨٢
احتياطي المخاطر العام	٢٠٨,٧٥٠	٢٠٨,٧٥٠
احتياطيات أخرى	٢٩,٧٨٨	٢٩,١٧٥
الأرباح المحتجزة	٧٧,٧١٧	٩٥,٥٧٣
رأس المال الإضافي	٥٤٠,٠١٦	٥٦٥,٦٧١
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر المتراكم بالميزانية	٤٧٩,٥٢٣	٣١٠,٢١٦
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٥٧,٧٨٨)	(١٣٢,٥٦٧)
(١) إجمالي الشريحة الأولى بعد الاستبعادات (رأس المال الأساسي والإضافي)	٥,١٥٩,٧٧١	٤,٤٧٥,٧٥٦
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة	----	----
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	----	----
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً)	----	----
٤٥% من قيمة رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.	----	----
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.	----	----
٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.	----	----
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	----	----
المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى	٣٠٥,٦٢٧	٢١٤,٦٤٩
القروض (الودائع المساندة)	١,٦٦٥,٢٦٦	٨٠٠,٠٠٠
(٢) إجمالي الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (إجمالي رأس المال المساند)	١,٩٧٠,٨٩٣	١,٠١٤,٦٤٩
(٣) = إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (١ + ٢)	٧,١٣٠,٦٦٤	٥,٤٩٠,٤٠٥
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر		
مخاطر الائتمان	٢٤,٤٥٠,١٤٨	٢٣,٣٣١,٥٣١
مخاطر السوق	٦٤,٣٤٩	٣١,٢٤٢
مخاطر السيولة	٨٢١,٢٢٩	٧٣٢,٥٣٠
مخاطر التشغيل	٣,٧٠٨,٤٢٩	٣,١٦١,٨٢٠
قيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول مرجحة بأوزان المخاطر	٢٠٣,٦٢٩	----
قيمة التجاوز عن الحدود المقررة لأكبر ٥٠ عميل	----	١,٨٤٨,٦٣٣
(٤) إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر	٢٩,٢٤٧,٧٨٤	٢٩,١٠٥,٧٥٦
معيار كفاية رأس المال (%) = (٣) ÷ (٤) ×١٠٠	%٢٤.٣٨	%١٨.٨٦

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٨.٨٦%، ٢٤.٣٨% على التوالي أي بنسبة زيادة قدرها ٥.٥٢%.

جدول (٢٢) معيار كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل (٣) بنك قطر الوطني الأهلي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	بنك قطر الوطني الأهلي	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي)		
رأس المال المصدر والمدفوع	١٠,٧٧٤,١١٤	٩,٧٩٤,٦٤٩
احتياطي قانوني	٢,٠٤٩,٢٣٣	٢,٠٤٩,٢٣٣
احتياطي المخاطر العام	١٥,١٢٥,٥٣٢	١٦,١٠٤,٩٩٧
احتياطيات أخرى	٢١,٣٧٩	٢١,٣٧٩
الأرباح المحتجزة	١٠,٥٤٠,٦٤١	٣,٢٣٨,٩٨١
رأس المال الإضافي	----	----
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر المتراكم بالميزانية	٤٠٤,٦٩٠	٥٢٤,٣٢٨
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(٥٩٦,٧٧١)	(٦٤٢,٦٠٥)
(١) إجمالي الشريحة الأولى بعد الاستبعادات (رأس المال الأساسي والإضافي)	٣٨,٣١٨,٨١٨	٣١,٠٩٠,٩٦٢
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة	----	----
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٦,٧٦١	١٦,٧٦١
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً)	----	----
٤٥% من قيمة رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.	----	----
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.	----	----
٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.	----	----
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	----	----
المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى	١,٥٠٦,٧٨١	١,٥٩٦,٩٦٩
القروض (الودائع المساندة)	----	----
(٢) إجمالي الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (إجمالي رأس المال المساند)	١,٥٢٣,٥٤٢	١,٦١٣,٧٣٠
(٣) = إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (١ + ٢)	٣٩,٨٤٢,٣٦٠	٣٢,٧٠٤,٦٩٢
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر		
مخاطر الائتمان	١٥٨,٧٢٧,٢٤٠	١٥٢,٩٠٤,٢٤٢

البيان	بنك قطر الوطني الأهلي	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
مخاطر السوق	١٥,٣٦٣	٩,٠٦٠
مخاطر السيولة	٤,٦٥٩,٥٠٤	٤,٣٥٠,٦٠٣
مخاطر التشغيل	٢٢,٩٨٣,٧٦٣	٢٠,٠٣٧,٤٥٧
قيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول مرجحة بأوزان المخاطر	----	----
قيمة التجاوز عن الحدود المقررة لأكبر ٥٠ عميل	----	----
(٤) إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر	١٨٦,٣٨٥,٨٧٠	١٧٧,٣٠١,٣٦٢
معيار كفاية رأس المال (%) = (٣) ÷ (٤) × ١٠٠	%٢١.٣٨	%١٨.٤٥

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة معيار كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٨.٤٥%، ٢١.٣٨% على التوالي أي بنسبة زيادة قدرها ٢.٩٣%.

المؤشر الثاني: نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio:

يمكن تطبيق نسبة الرافعة المالية على البنوك محل التطبيق كما يظهر بالجدول رقم (٢٣) كما تم عرضه في النموذج المقترح.

جدول رقم (٢٣) نسبة الرافعة المالية لبنك مصر الخليجي (القيمة بالألف جنية المصري)

البيان	بنك مصر الخليجي		بنك قطر الوطني الأهلي	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٥,١٥٩,٧٧١	٤,٤٧٥,٧٥٦	٣٨,٣١٨,٨١٨	٣١,٠٩٠,٩٦٢
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية	٧١,٧١٣,٥٧٧	٦٨,٤٢٩,٥٣٦	٢٨٧,٧٩٥,٧٠٥	٢٧١,٣٤٣,١٢١
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٢,١١١,١٧٣	١,٦٠٥,٧٣٨	٢٧,١٤٤,١٠٠	٣٠,٦٢٨,٩٤١
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٧٣,٨٢٤,٧٥٠	٧٠,٠٣٥,٢٧٤	٣١٤,٩٣٩,٨٠٥	٣٠١,٩٧٢,٠٦٣
نسبة الرافعة المالية	%٦.٩٩	%٦.٣٩	%١٢.١٧	%١٠.٣٠

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الرافعة المالية للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٦.٣٩%، ٦.٩٩% على التوالي أي بفارق بنسبة زيادة قدرها ٠.٦%، وأن نسبة الرافعة المالية لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٠.٣٠%، ١٢.١٧% على التوالي أي بفارق بنسبة زيادة قدرها ١.٨٧%.

ومن واقع كل ما تقدم في الجانب التطبيقي يتضح مدى قدرة النموذج المقترح على قياس المخاطر المالية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار

كفاية رأس المال، بالإضافة إلى قدرته على تقديم معلومات أكثر دقة، وتوضيح أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على القطاع المصرفي والقيمة المعرضة للخطر وأهم السياسات المحاسبية المتبعة، ويتضح مما سبق ثبات صحة الفرض القائل بأنه " يُسهم النموذج المقترح في القياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي المصري"، ويدلل على ذلك من خلال ما تقدم سواء في الجانب النظري للبحث أو من خلال ما تم إثباته في الجانب التطبيقي.

٦/ النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية:

٦/١: النتائج:

في ضوء كل من الدراستين النظرية والتطبيقية للبحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

١) ثبات صحة الفرض القائل بأنه "يُسهم النموذج المقترح في القياس المحاسبي للمخاطر المالية في القطاع المصرفي المصري"، وقد جاء هذا الفرض متسقاً مع هدف البحث والدراسة النظرية والدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث.

٢) لا يوجد معيار محاسبي متخصص في قياس ومعالجة المخاطر المالية في القطاع المصرفي سواء محلياً أو دولياً.

٣) أن معظم قيمة القروض والتسهيلات لعملاء البنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال حيث بلغت ٢٢,٢١٨,٠٢٧ ألف جنية مصري، ٢٠,٩٧٢,٩٢١ ألف جنية مصري أي بنسبة ٩٠.٨٩%، ٨٦.٧٧% على التوالي، وكذلك معظم قيمة القروض والتسهيلات لعملاء بنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال حيث بلغت ١٥٥,٦٩٠,٩٢٤ ألف جنية مصري، ١٦٧,١٢٧,٠٠٥ ألف جنية مصري أي بنسبة ٩٦.٠١%، ٩٥.٩٨% على التوالي.

٤) أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ بلغ ٢٤,٤٤٢,٨٢٥ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في المتابعة العادية لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث

بلغت ١١,٨٣٨,٩٨٩ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٨.٤٤%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١,٠٩٢,١٣٢ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٦٣١,٠٣٨ ألف جنية مصري أي بنسبة ٥٧.٧٨%، أما عن العام المالي ٢٠٢٠ نجد أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ٢٤,١٦٩,٤٧٣ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في المتابعة العادية لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٢,٩٦٠,٦٥٧ ألف جنية مصري أي بنسبة ٥٣.٦٢%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١,٤٩١,٥١١ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٩٦١,٢٧٨ ألف جنية مصري أي بنسبة ٦٤.٤٥%.

٥) أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9 ذو الثلاث مراحل لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ بلغ ١٦٢,١٤٥,٩٧١ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في الديون الجيدة لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٤٥,٦٠٩,٢٥١ ألف جنية مصري أي بنسبة ٨٩.٨٠%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٧,٢٢٤,٤٩٨ ألف جنية مصري وأن معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٣,٣٧١,١٠٦ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٦.٦٦%، أما عن العام المالي ٢٠٢٠ نجد أن إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ١٧٤,١٢٨,١١٧ ألف جنية مصري وأن معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية تقع في الديون الجيدة لتقييم المرحلة الأولي ذات ١٢ شهر حيث بلغت ١٥١,٤١٦,٧٩٠ ألف جنية مصري أي بنسبة ٨٦.٩٦%، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٩,٠٦٨,٧٠٦ ألف جنية مصري وأن

معظم الخسائر الائتمانية المتوقعة تقع في المرحلة الثالثة مدى الحياة حيث بلغت ٣,٨٦٣,٦٦٥ ألف جنية مصري أي بنسبة ٤٢.٦٠%.

٦) أن بنك قطر الوطني الأهلي يتمتع بدرجة ائتمانية أكثر أماناً وأقل مخاطرة مقارنةً بالبنك المصري الخليجي نظراً لوقوع معظم قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية في درجة الديون الجيدة وما يدعم ذلك نسبة قروض وتسهيلات العملاء ونسبة مخصص الاضمحلال المرتبط بها.

٧) أن إجمالي قيمة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة (المرحلة الأولى١٢ شهر) للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٦,٠١٩,٠٩١ ألف جنية مصري، ٥,٦٧٥,٩٥١ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة، وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٩,٦١٣ ألف جنية مصري، ١٣,٠٣٠ ألف جنية مصري على التوالي، أما إجمالي قيمة أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (المرحلة الأولى١٢ شهر) بلغت ٣,٠٩٠,٣٨٨ ألف جنية مصري، ١٤,٩٥٠,٣٧٥ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ١٩,٠٨٤ ألف جنية مصري، ٣٧,٤٣٢ ألف جنية مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين تقع في المرحلة الثانية والثالثة وفقاً لتصنيف IFRS 9.

٨) أن إجمالي قيمة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة (المرحلة الأولى١٢ شهر) لبنك قطر الوطني الأهلي بلغت ٣٩,٩٨٧,٣٩٤ ألف جنية مصري، ٤٦,٠٧١,٦٠٨ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في درجة المتابعة العادية، وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٣,٥٠٠ ألف جنية مصري، ٢,٧٨٧ ألف جنية مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين بالتكلفة المستهلكة تقع في المرحلة الثانية والثالثة، أما عن إجمالي قيمة أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (المرحلة الأولى١٢ شهر) بلغت ١,٦٣٥,٨٣٧ ألف جنية مصري، ١,٤٥٤,٥٨٦ ألف جنية مصري على التوالي وتقع جميعها في الديون الجيدة وأن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت ٨٦ ألف جنية مصري، ١١٦ ألف جنية

مصري على التوالي، ولا يوجد أدوات دين تقع في المرحلة الثانية والثالثة وفقاً لتصنيف IFRS 9 لعام ٢٠١٩، أما عن عام ٢٠٢٠ توجد مرحلة ثانية فقط لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (مدى الحياة) حيث بلغت ٤٠٠,٠٠٠ ألف جنية مصري.

٩) أن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، بلغت ٥٠,٢٦٣,٧٥٨ ألف جنية مصري، ٥٧,٧٠١,٦٢٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل الميزانية بلغت ١,٥٨٤,٨٠١ ألف جنية مصري، ٢,٠٥٣,٤٨٣ ألف جنية مصري على التوالي، أما عن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية حيث بلغت ٢,٤١٧,٣٢٦ ألف جنية مصري، ٢,٥٩٥,٧١٠ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج الميزانية بلغت ٤٨٣,٤٦٥ ألف جنية مصري، ٢,٠١٠,٤١٩ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية بلغت ٥٢,٦٨١,٠٨٤ ألف جنية مصري، ٦٠,٢٩٧,٣٣٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل وخارج الميزانية بلغت ٢,٠٦٨,٢٦٦ ألف جنية مصري، ٤,٠٦٣,٩٠٢ ألف جنية مصري على التوالي.

١٠) أن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، بلغت ٢٦٠,٠٤١,٢٥٢ ألف جنية مصري، ٢٧٢,١١١,٦٥٣ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل الميزانية بلغت ٨,١٤٣,٢٦٦ ألف جنية مصري، ١٠,٣٥١,١٦٤ ألف جنية مصري على التوالي، أما عن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية حيث بلغت ٤٦,٦٤٠,٥٩٧ ألف جنية مصري، ٤٣,٩٠٦,٤٥٧ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج الميزانية بلغت ٣٧٠,٣٤٧ ألف جنية مصري،

١,١٠٩,٧٤٢ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل وخارج الميزانية بلغت ٣٠٦,٦٨١,٨٤٩ ألف جنية مصري، ٣١٦,٠١٨,١١٠ ألف جنية مصري على التوالي، وأن إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل وخارج الميزانية بلغت ٨,٥١٣,٦١٣ ألف جنية مصري، ١١,٤٦٠,٩٠٦ ألف جنية مصري على التوالي.

١١) أن هناك زيادة إجمالية للبنك المصري الخليجي في الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن المطلوب لأغراض إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 ويتمثل في ٤٣,٧٧٤ ألف جنية ويقابلها انخفاض إجمالي بنفس القيمة، وكذلك هناك زيادة إجمالية لبنك قطر الوطني الأهلي في الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن المطلوب لأغراض إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 ويتمثل في ١,٢٦٠,٣٣٧ ألف جنية، لذا يجب تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة، ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٢) أن خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للبنك المصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ يتمثل في حركة تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للجنية الإسترليني فقط حيث بلغت ١,٠٥٨ ألف جنية، ١٠٤,٥٧١ ألف جنية على التوالي، وأن باقي العملات لا يوجد بها فجوة خطر تقلبات سعر صرف سواء الجنية المصري، الدولار الأمريكي، اليورو، أو أي عملات أخرى، وقد بلغت صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب ١,٨٦٠,٦٢٧ ألف جنية، ٢,٨٩١,٦٤٩ ألف جنية على التوالي بعد تغطية خطر تقلبات سعر صرف الجنية الإسترليني.

١٣) أن خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ يتمثل في حركة تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية للجنية الإسترليني واليورو وباقي العملات الأخرى حيث بلغت فجوة خطر تقلبات

سعر صرف الجنية الإسترليني ١٣٨,٠٢١ ألف جنية، ٣٢٢,٧٢٦ ألف جنية على التوالي، أما فجوة خطر تقلبات سعر صرف اليورو ١,٥٣٠,٦٦٩ ألف جنية، ١,٢٩١,٢٩٩ ألف جنية على التوالي، فجوة خطر تقلبات سعر صرف العملات الأخرى ١٤,٠٩٣ ألف جنية، ١٩,٢٠١ ألف جنية على التوالي، وأن عملة الجنية المصري، والدولار الأمريكي لا يوجد به فجوة في خطر تقلبات سعر صرف، وقد بلغت صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب للجنية المصري ٣٠,٩٣٥,٩٥١ ألف جنية،٣٥,٨٤٠,٨٧٢ ألف جنية على التوالي، أما صافي خطر تقلبات سعر الصرف بالموجب للدولار الأمريكي ٤,٨٠٩,٩٧٢ ألف جنية، ٤,٣٦٦,٢٧٤ ألف جنية على التوالي بعد تغطية فجوة خطر تقلبات سعر صرف الجنية الإسترليني واليورو والعملات الأخرى المحققة خسائر.

١٤) أن خطر تقلبات سعر العائد لبنك مصري الخليجي للعام المالي ٢٠١٩ خلال تواريخ الاستحقاق، تمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في حتى مدة شهر واحد، وأكثر من سنة وحتى خمس سنوات حيث بلغت ١٠,٢٢٤,٨٦٥ ألف جنية مصري، ٥,٥٤٠,٧٦٩ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من خمس سنوات حيث بلغت ٩٣٣,٠٦٥ ألف جنية، ١٧,٢١٩,٨٧٧ ألف جنية، ٤,٠٨٢,١٩٦ ألف جنية على التوالي، أما عن فجوة خطر تقلبات سعر العائد للعام المالي ٢٠٢٠ خلال تواريخ الاستحقاق، تمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في حتى مدة شهر واحد، وأكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، أكثر من ثلاث شهور وحتى سنة حيث بلغت ٦,١٨٦,١٩٢ ألف جنية مصري، ٢,٣٦٢,٨٤٩ ألف جنية مصري، ١,٣٤٥,٦٥١ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في أكثر من سنة وحتى خمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات حيث بلغت ١٠,٣٦٣,٣٣٦ ألف جنية، ٢,٥٨٠,١٣٦ ألف جنية على التوالي.

١٥) أن خطر تقلبات سعر العائد لبنك قطر الوطني الأهلي للعام المالي ٢٠١٩ خلال تواريخ الاستحقاق، تمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وبدون عائد حيث بلغت ٦,٢٥١,٠٧٩ ألف جنية مصري، ١٦,١٣١,٨٣٩ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في حتى شهر واحد، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من سنة وخمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات، حيث بلغت ١,٦٩١,٨٧٢ ألف جنية، ٢٩,٨١٣,٥٣٩ ألف جنية، ١١,٧٩٩,٧٣٤ ألف جنية، ١٣,١٤٠,٩١٦ ألف جنية على التوالي، أما عن فجوة خطر تقلبات سعر العائد للعام المالي ٢٠٢٠ خلال تواريخ الاستحقاق، تمثلت فجوة خطر تقلبات سعر العائد في أكثر من شهر وحتى ثلاث شهور، وبدون عائد حيث بلغت ٥,٦٥٦,١٣٨ ألف جنية مصري، ١٥,١٦٧,٨٥٧ ألف جنية مصري على التوالي، وفي المقابل لا يوجد فجوة خطر تقلبات لسعر العائد سالبة ولكن كانت موجبة لباقي تواريخ الاستحقاق المتمثلة في حتى شهر واحد، وأكثر من ثلاث شهور وحتى سنة، وأكثر من سنة وخمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات، حيث بلغت ٢٥,٣٧١,٤٦٤ ألف جنية، ١١,٦١٥,٤٠٣ ألف جنية، ١٢,٢٠٢,٨٤٩ ألف جنية، ١٢,٤٤٢,٦٥٤ ألف جنية على التوالي.

١٦) أن نسبة تغطية السيولة للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٢٢١.٠٧%، ٢١٤.٩٤% على التوالي أي بفارق انخفاض يقدر بنسبة ٦.١٣%، وأن نسبة تغطية السيولة لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٩٤.٢٢%، ٢٠٣.٩٩% على التوالي أي بفارق انخفاض يقدر بنسبة ٩.٧٧%، وبمقارنةً نسبة تغطية السيولة للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩ حيث بلغت ٢٢١.٠٧%، ١٩٤.٢٢% على التوالي أي بفارق بنسبة ٢٦.٨٥%، وبمقارنةً نسبة تغطية السيولة للبنك

المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٢١٤.٩٤%، ٢٠٣.٩٩% على التوالي أي بفارق بنسبة ١٠.٩٥%.

١٧) أن نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٨.٨٦%، ٢٤.٣٨% على التوالي أي بفارق زيادة يقدر بنسبة ٥.٥٢%، وأن نسبة معيار كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٨.٤٥%، ٢١.٣٨% على التوالي أي بفارق زيادة يقدر بنسبة ٢.٩٣%، وبمقارنةً نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩ حيث بلغت ١٨.٨٦%، ١٨.٤٥% على التوالي أي بفارق بنسبة ٠.٤١%، وبمقارنةً نسبة معيار كفاية رأس المال للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٢٤.٨٣%، ٢١.٣٨% على التوالي أي بفارق بنسبة ٣.٤٥%.

١٨) أن نسبة الرافعة المالية للبنك المصري الخليجي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ٦.٣٩%، ٦.٩٩% على التوالي أي بفارق زيادة تقدر بنسبة ٠.٦%، وأن نسبة الرافعة المالية لبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت ١٠.٣٠%، ١٢.١٧% على التوالي أي بفارق زيادة تقدر بنسبة ١.٨٧%، وبمقارنةً نسبة الرافعة المالية للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠١٩ حيث بلغت ٦.٣٩%، ١٠.٣٠% على التوالي أي بفارق بنسبة ٣.٩١%، وبمقارنةً نسبة الرافعة المالية للبنك المصري الخليجي وبنك قطر الوطني الأهلي لعام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٦.٩٩%، ١٢.١٧% على التوالي أي بفارق بنسبة ٥.١٨%.

٢/٦: التوصيات:

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

١- أن تولي البنوك الاهتمام الكافي بإدارة وقياس المخاطر المالية والمحاسبة عنها نظراً لتأثيرها المباشر على الهيكل المالي بالبنك وقدرة البنك على الاستمرارية حيث تعدُ من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، لذا يجب على البنوك أن تسعي إلى تحقيق توازن ملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنوك.

٢- أن تهتم البنوك بعدم الاكتفاء بمجرد الالتزام بنسبة تغطية السيولة فقط ولكن ضرورة المحافظة على مستويات فعلية كافية من الموارد السائلة وكذلك هيكل تمويل متوازن في ظل آليات وضوابط محددة واضحة لإدارة مخاطر السيولة، مع مراعاة الاهتمام بأحداث توازن بين المحافظة على الأموال السائلة واستثمار هذه الأموال حتى لا يكون هناك أموال عاطلة يترتب عليها فقد البنك العديد من الأرباح والفرص الاستثمارية، وكذلك يجب مراعاة عدم المبالغة في مبدأ التحفظ المحاسبي لأنه يترتب عليه تقليل عوائد البنك وبالتالي فإن الاحتفاظ بمقدار معين من السيولة يقابلها التضحية بمقدار مضاعف من الأرباح المفقودة نتيجة عدم استغلال هذه الأموال في الاستثمار.

٣- إعداد معيار محاسبي متخصص عن المخاطر المالية في القطاع المصرفي نظراً للمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها هذه البنوك وما يستتبعها من كوارث وازمات مالية قد تؤثر على الاقتصاد القومي ككل في حالة عدم الاهتمام بتحديد هذه المخاطر وقياسها ومعالجتها والمحاسبة عنها.

٣/٦: المقترحات البحثية:

يوصي الباحث باستكمال بعض النقاط التي لم تتناولها الدراسة الحالية، ولكنها تنال اهتماماً كبيراً على المستوى العلمي والعملي وأهمها:

١- الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية من منظور المعايير الدولية للتقارير المالية.

٢- دراسة مقارنة للقياس المحاسبي للمخاطر المالية بالتطبيق على قطاع التأمين المصري.

٣- نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية بالتطبيق على المنشآت غير المالية.

٤- دراسة مدى كفاية القياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعايير الدولية للتقارير المالية.

٥- دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

٦- دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على إدارة الارباح بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

٧- دراسة أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على تعظيم قيمة المنشأة ومؤشرات السيولة بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- خليل محمود الرفاعي، أحمد زكريا صيام، دور الهندسة المالية في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الاردنية، مجلة الاقتصاد والأعمال العربية، مجلد ١٠، ٢٠١٥.

٢- صلاح علي أحمد محمد، محجوب عبد الله حامد، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة، مجلد ١، العدد ٩، ٢٠١٧.

٣- العبسي علي، ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS 9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد ١٢، العدد ١، ديسمبر ٢٠١٩.

٤- لباز الأمين، فايزة زرقط، دور نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي المحاسبية المعلومات وموثوقية ملائمة في IFRS 9، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٢١.

٥- نبيل عبد الرؤف إبراهيم، التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيارIFRS 9 والاثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي "دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠١٨.

٦- التقرير المالي لبنك الكويت الوطني – مصر، ٢٠١٩.

٧- البنك المركزي المصري، ورقة مناقشة بشأن الرقابة الداخلية في البنوك، وحدة تطبيق مقررات بازل (٢)، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ٢٠١١.

٨- ـــ، مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢ "ورقة للمناقشة"، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ٢٠١٤.

٩- ـــ، وفقاً لمقررات بازل ٣ التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، البنك المركزي المصري، ١٣ يوليو ٢٠١٦.

١٠- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، العدد ٨١ تابع (أ) في أبريل سنة ٢٠١٩.

١١- ملحق (أ) تعريف المصطلحات، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، العدد ٨١ تابع (أ) في أبريل سنة ٢٠١٩.

١٢- ملحق (ب) إرشادات التطبيق، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)، معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، العدد ٨١ تابع (أ) في أبريل سنة ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Aihong Li, Yunming Caob, Research on extension Evaluation and Prevention Strategy of Financial risk in Commercial Banks, Procedia Computer Science, Vol 139, 2018.

2- Balagopal Gopalakrishnan, Joshy Jacob, Sanket Mohapatra, Risk-sensitive Basel regulations and firms' access to credit: Direct and indirect effects, Journal of Banking and Finance, Vol 126, 2021.

3- Bruce Arnold, Claudio Borio, Luci Ellis, Fariborz Moshirian, Systemic risk, macroprudential policy frameworks, monitoring financial systems and the evolution of capital adequacy, Journal of Banking & Finance, Vol 36, 2012.

4- Dung Thuy Thi Nguyen, Ivan Diaz-Rainey, Helen Roberts, Minh Le, Loans from my neighbours: East Asian commercial banks, financial integration, and bank default risk, International Review of Financial Analysis, Vol 74, 2021.

5- Enrico Onali, Gianluca Ginesti, Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study, J. Account. Public Policy, Vol 33, 2014.

6- IFRS 7, International Financial Reporting Standard, Financial Instruments: Disclosures, IASB, August 2020.

7- IFRS 9, International Financial Reporting Standard, Financial Instruments, IASB, August 2020.

8- James R. Cummings, Yilian Guo, Do the Basel III capital reforms reduce the implicit subsidy of systemically important banks? Australian evidence, Pacific-Basin Finance Journal, Vol 59, 2020.

9- Jannis Bischof, Christian Laux, Christian Leuz, Accounting for financial stability: Bank disclosure and loss recognition in the financial crisis, Journal of Financial Economics, Vol 141, 2021.

10- Laura Garcia-Jorcano, Lidia Sanchis-Marco, Systemic-systematic risk in financial system: A dynamic ranking based on expectiles, International Review of Economics and Finance, Vol 75, 2021.

11- Meng-Wen Wu, Chung Hua Shen, Effects of shadow banking on bank risks from the view of capital adequacy, International Review of Economics and Finance, Vol 63, 2019.

12- Mostafa Monzur Hasan, Adrian (Wai Kong) Cheung, Grantley Taylor, Financial statement comparability and bank risk-taking, Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol 16, 2020.

13- Mostafa Monzur Hasan, Adrian (Wai Kong) Cheung, Grantley Taylor, Financial statement comparability and bank risk-taking, Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol 16, 2020.

14- Nadia Cipullo, Rosa Vinciguerra, The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol 164, 2014.

15- Richard Pucci, Peter Skærbæk, The co-performation of financial economics in accounting standard setting: A study of the translation of the expected credit loss model in IFRS 9, Accounting, Organizations and Society, Vol 81, 2020.

16- Robert Jarrow, A leverage ratio rule for capital adequacy, Journal of Banking & Finance, Vol 37, 2013.

17- Ronnie Sadka, Liquidity risk and accounting information, Journal of Accounting and Economics, Vol 52, 2011.

18- Wei-Da Chen, Yehning Chen, Shu-Chun Huang, Liquidity risk and bank performance during financial crises, Journal of Financial Stability, Vol 56, 2021.

19- Yiwei Fang, James Fornaro, Lingxiang Li, Yun Zhu, The impact of accounting laws and standards on bank risks: Evidence from transition countries, Journal of Economics and Business, Vol 95, 2018.

20- Yixiao Jiang, Credit Ratings, Financial Ratios, and Equity Risk: a Decomposition Analysis Based on Moody's, Standard & Poor's and Fitch's Ratings, Finance Research Letters, September 2021.